

أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالمكاتب

الحكومية: مكتبة الإسكندرية نموذجًا

د. حسن أحمد الحناوي

مدرس المكاتب والمعلومات

قسم المكاتب والمعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة قناة السويس

مستخلص:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف علي أثر الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية، والتعرف علي أشكال الفساد من وجهة نظر العاملين بهذه المكاتب، حيث تبين من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة أنها وجهت جزء من اهتمامها علي دراسة متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية، بالإضافة إلي دراسات تناولت قياس اتجاهات العاملين والمديرين نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية، والبعض الآخر تناول الفساد الإداري من منظور العلوم السياسية ومدى تأثيره علي النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في حين تناولت بعض الدراسات الأخرى تأثير الفساد علي كفاءة أداء الفرد والمنظمة. ولذلك لا يوجد دراسة متعمقة لدراسة تأثير الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري في المكاتب الحكومية المصرية، وبالتالي فإن هذا يمثل الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلي ملئها، بهدف الوقوف علي فهم العلاقات وإدراك طبيعتها وأهميتها في التطبيق العملي، لذلك اهتم الباحث بدراسة وتحليل نموذج مقترح لتقييم الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية طبقاً للإدارة الإلكترونية. والدراسة تركز علي خمسة جوانب (الأول) قياس أبعاد الإدارة الإلكترونية في المكاتب الحكومية، (الثاني) قياس أبعاد الفساد الإداري في المكاتب الحكومية، (الثالث) قياس وتحليل تأثير أبعاد الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري في المكاتب الحكومية (الرابع) التعرف علي أهم الأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية. (الخامس) التعرف علي المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية من خلال النموذج المقترح. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة وزعت علي عينة تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي. وقد خرجت بجملة من النتائج.

Summary: The current study aims to identify the impact of electronic management in reducing administrative

corruption in Egyptian government libraries, and to identify the forms of corruption from the point of view of employees in these libraries. Therefore, the researcher was interested in studying and analyzing a proposed model for evaluating administrative corruption in Egyptian government libraries according to electronic management. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed and distributed to a randomly selected sample from the study population, and the study relied on the descriptive analytical approach. I came up with a number of results.

Keywords: Electronic management - Administrative corruption - Government libraries

١. تمهيد:

أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في كل دولة عصرية، تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية، ولا تتخلف عن نهضة المعلومات العالمية، حيث أن لها العديد من الإيجابيات خاصة في مجال المرافق العامة وما تقدمه من خدمات، ما يجعل التحول إليها من الضرورات، إذ من شأنها سرعة الإنجاز، وتخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات، فضلاً عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية، وفي ٩/١٢/٢٠١٤ تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تحت رعاية السيد /رئيس الجمهورية وتم إرسالها إلى كافة الجهات المشاركة بالتنفيذ، ومنها وحدات الجهاز الإداري للدولة (وزارات / محافظات / جامعات) بواقع عدد ٨٤ جهة، وتعيين منسقين بتلك الجهات وتكليفهم بتشكيل مجموعات عمل لوضع خطة فرعية تتفق مع الأهداف الرئيسية للاستراتيجية والمدى الزمني المحدد بها والمتابعة مع اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، فالفساد الإداري يعد مشكلة يترتب عليها نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والدينية، علي حد سواء، فالفساد الإداري يعوق معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في المؤسسة، ويضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية بالدولة (قمر، ٢٠٢٠)'. وهو آفة متفشية في جميع دول العالم دون استثناء تلك المتقدمة منها والنامية، وهو ظاهرة تعدت

الحدود الوطنية وأصبحت تحمل طابع عالمي، ولم يقتصر الفساد علي مجتمعات وأنظمة اقتصادية معينة دون الأخرى بل تعاني منه كل المؤسسات علي اختلاف أنواعها ولكن بدرجات متفاوتة. ولكن قضية الفساد اليوم ليس في وجودها في تعاملاتنا اليومية بل حجم الفساد الذي وصل إلي أدق التفاصيل اليومية واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترايط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل. (قدوري، ٢٠١١)^٢

وتعد ظاهرة الفساد الإداري ذات جذور عميقة تأخذ أشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت هذه الظاهرة في العشرين سنة الماضية باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كما تم تعريفها وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة عالمية شديدة الانتشار. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الشفافية الدولية قد أشارت إلى تفشي ظاهرة الرشوة كإحدى أشكال الفساد الإداري في العالم الثالث. (المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠١٧)^٣

وتمثل الإدارة الإلكترونية أحد الضرورات والعناصر المهمة التي يجب علي المكتبات الحكومية في الوقت الحالي أن تحرص علي استخدامها وتنميتها لاستغلال الموارد المتاحة إلي أقصى درجة ممكنة، إذ أن طبيعة العصر الحاضر تفرض التغيير، وبالتالي زادت أهمية الإدارة الإلكترونية لمسايره ركب التطور والتجديد في جميع مجالاتها، وأصبحت النظرة التقليدية والأساليب القديمة في إدارة المكتبات غير ملائمة لهذا العصر الذي يلاحق الجديد، لذا فالمكتبات الناجحة هي التي تتبني الإدارة الإلكترونية في كافة مجالات العمل وبالجمم الذي يمكنها من تحقيق التميز في الأداء وبما يساهم في تقليل الهدر في الوقت والاستغلال الغير مشروع للموارد المتاحة، وبالتالي ترسيخ الأخلاقيات الوظيفية للحد من ظاهرة الفساد الإداري.

٢. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

ترايدت في الفترة الأخيرة الأصوات المنادية بمحاربة الفساد ومكافحته بكافة أشكاله، وتفعيل الرقابة علي الأجهزة الحكومية، فالفساد في الأجهزة الحكومية المصرية ظاهرة سيئة، والمكتبات الحكومية بمصر ليست بمنأى عن ذلك، حيث تعد ظاهره الفساد الإداري من بين المشاكل الرئيسية التي تعاني منها دول العالم، ومن بينها الدول النامية، لما لها من آثار وانعكاسات

سلبية وخطيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي، بدءًا بالأمن وعملية البناء، والتنمية الاقتصادية، حيث يعمل الفساد على تقويض الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية للدولة وبالتالي عجزها عن مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها (أحمد، ٢٠١٥)٤

ونجد أن تكنولوجيا المعلومات أسهمت بشكل واسع في الحد من الفساد الإداري، فقد أدت إلي تخفيف نسبة ورود الأخطاء في الأعمال التي يقوم بها الإنسان بنفسه، ولما كان علي الإدارة مهام عديدة متمثلة في مجال التخطيط، التنظيم، تنمية الكفاءات البشرية، الرقابة، التوجيه، لذلك فقط بدأت عملية برمجة هذه المهام ضمن الأنظمة المحوسبة بما يخدم العملية الإدارية ويهدم الحاجز أمام الأفراد للتواصل مع الإدارة، بحيث يتمكن العاملين في قطاع المكتبات من تأدية وظائفهم بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وشفافية، كما أدي إدخال هذه التقنية إلي رفع مستوي الخدمات المقدمة للمستفيدين وجمهور المكتبة داخل جدرانها أو الخدمات المقدمة عبر الشبكات والمنافذ الإلكترونية. وبالرغم من انتشار المظاهر التكنولوجية إلي حد لا يسمح لنا بالتوقف برهة لتحصيلها وعلي الرغم من محاولات وزارة التعليم العالي بالتعاون مع نظم آلية لإدارة بعض العمليات الإدارية بالجامعات مثل برامج MIS، وابن الهيثم، وبرنامج الفاروق، ونظام المستقبل لإدارة المكتبات... الخ)، الا أنه لا تزال هناك العديد من العراقيل التي تحول دون تطبيق فعلي وفعال ومتكامل لمشروع الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الحكومية المصرية.

فإذا كانت التنمية هي الطريق الأمثل لنهضة المجتمع فإن الفساد هو المعوق الأساسي لها، لذا فإن الفساد والتنمية ظاهرتان متنافرتان ومتضادتان، وقد اشار تقرير منظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠١٣ ° (Transparency International, 2013) أن مصر من بين ١٧٧ دولة قد احتلت المرتبة ١١٤ عالمياً في شبوع الفساد في الوقت نفسه جاءت مصر علي المستوي العربي في المرتبة رقم ٨ من بين ١٧ دولة عربية . وهذه مشكلة حظيت باهتمام الكثير من صانعي القرار والباحثين والمهتمين في مصر (سالم، ٢٠١٣).^٦ كما أشار تقرير عام ٢٠١٩ أن مصر من بين ١٨٠ دولة أحتلت المرتبة ١٠٦ عالمياً في انتشار الفساد. (Transparency International, 2019)^٧

و تبين من الدراسات السابقة أنه لا يوجد دراسة متعمقة لدراسة تأثير الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري في المكتبات الحكومية، رغم أهمية مكافحة الفساد الإداري، وتأثيره المتوقع علي أداء المؤسسات النهائي تجاه تلك الظاهرة، وبالتالي فإن هذا البحث يمثل الفجوة العلمية التي

تسعي هذه الدراسة إلي ملئها، بهدف الوقوف علي فهم العلاقات وإدراك طبيعتها وأهميتها في التطبيق العملي ومن ثم فإن مشكلة الدراسة يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي التالي: هل هناك تأثير للإدارة الإلكترونية للقضاء علي الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية؟ ويمكن تفصيل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- هل تستطيع المكتبات الحكومية التي تتبنى الإدارة الإلكترونية تحقيق التميز في الأداء والحد من مظاهر الفساد الذي يشوب عملها الإداري؟
 - هل يمكن اقتراح نموذج للدراسة يوضح علاقة التأثير والتأثر بين الفساد الإداري والإدارة الإلكترونية بالمكتبات الحكومية المصرية؟
 - كيف يمكن اختبار النموذج المقترح لتقييم الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية طبقاً لأبعاد الإدارة الإلكترونية؟
 - هل يوجد اختلاف بين آراء المستقصي منهم حول عبارات الأبعاد المختلفة للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية؟
 - هل هناك أثر ذو دلالة للإدارة الإلكترونية في الحد من أشكال الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية؟
 - ما هي أهم الدلالات العلمية التي تساعد علي مكافحة الفساد الإداري لدعم جودة عمل الإدارة الإلكترونية في المكتبات الحكومية المصرية؟
 - ما هي أكثر أنواع الفساد الإداري التي تمارس في المكتبات الحكومية ارتباطاً بتلك القيم؟ وما هي المعوقات التي تحد من الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية؟
٣. أهداف الدراسة:

- اقتراح نموذج يساعد علي تقييم ابعاد الفساد الإداري طبقاً لأبعاد الإدارة الإلكترونية.
- دراسة وتحليل الربط بين الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري والتأثير والتأثر المتبادل بين كلاهما، بهدف فهم العلاقات وإدراك طبيعتها وأهميتها في التطبيق العملي في المكتبات الحكومية المصرية.
- توضيح العلاقة بين الإدارة الإلكترونية وبين عملية الحد من ظاهرة الفساد الإداري.
- تحديد الأهمية النسبية لأبعاد الفساد الإداري وأبعاد الإدارة الإلكترونية في المكتبات الحكومية المصرية.

- التعرف علي العلاقة التأثيرية بين الإدارة الإلكترونية ودورها في الحد من اشكال الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية.
- بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة الإلكترونية في الحد أو القضاء علي مظاهر الفساد الإداري في المكاتب الحكومية المصرية.
- التعرف علي أشكال الفساد الإداري الشائعة والمعوقات التي تحد من الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية.
- الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي يؤمل أن تسهم في معالجة الفساد الإداري في بيئة المكاتب العربية بشكل عام والمكاتب المصرية بشكل خاص.

٤ . أهمية الدراسة:

تتحلي أهمية الدراسة من خلال الآتي:

- التصدي لظاهرة الفساد وجوانبها الإدارية بالمكاتب الحكومية، وتقليل آثارها الضارة على المجتمع والاقتصاد الوطني . حيث أن تلك الظاهرة آفة متفشية في القطاع الحكومي .
- يعطي هذا البحث تقيماً عملياً من خلال النموذج المقترح لأبعاد الإدارة الإلكترونية لتقييم الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية.
- دراسة وتأثير ابعاد الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية، من حيث فهم هذه العلاقات واستيعابها، وهي نقطة اساسية وضرورية حتي يمكن الوصول إلى بيئة عمل ملائمة تؤدي إلى إحداث تغير استراتيجي وتعزيز كفاءة تلك المكاتب.
- تقدم الدراسة تقيماً عملياً عن علاقة وتأثير الإدارة الإلكترونية في الحد من انتشار ظاهرة الفساد الإداري، ومن ثم تمكن المسؤولين بالمكاتب من التعرف علي الأبعاد الأكثر سبباً في تفشي ظاهرة الفساد الإداري، والكيفية التي يمكن بها الحد من ظاهرة انتشار الفساد الإداري بالمكاتب.
- تعد الدراسة بمثابة إضافة علمية للمكتبة العربية، إذا ان دراسات موضوع الإدارة الإلكترونية ودورها في الحد من ظاهرة انتشار الفساد الإداري محدود إن لم تكن نادرة في مؤسسات المعلومات بشكل عام.

- تمثل الدراسة مدخل لدراسات لاحقة تهدف إلى دراسة مظاهر وأشكال الفساد الإداري وأسبابه، باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي من خلال دراسة التكلفة المالية للفساد في مؤسسات المعلومات.
- الدراسة تصب في إطار الجهود الرسمية التي تتم الآن لمحاربة الفساد الإداري من قبل الدولة وهي تشكل مساهمة لا تخرج عن هذا الإطار انطلاقاً من البحث العلمي وربطه بمشكلات الواقع.

٥. فرضيات الدراسة:

- بهدف تحقيق الأهداف الدراسية المطروحة تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:
١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء المستقضي منهم حول عبارات الابعاد المختلفة للإدارة الإلكترونية وعبارات الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية.
 ٢. توجد علاقة ارتباط دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد الإدارة الإلكترونية (كفاءة الإداء، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات، النزاهة والشفافية، المسألة وتطبيق القانون، التقنية والدعم الفني) علي الفساد الإداري بأبعاده (السلوكي، التنظيمي، المالي، الجنائي).
 ٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإدارة الإلكترونية بأبعادها (كفاءة الإداء، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات، النزاهة والشفافية، المسألة وتطبيق القانون، التقنية والدعم الفني) علي الفساد الإداري بأبعاده (السلوكي، التنظيمي، المالي، الجنائي).

٦. منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة وفقاً لأهدافها إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية (الميدانية) بأسلوب دراسة الحالة، من خلال الوصف والتفسير والتحليل الكمي والكيفي ، وذلك لوصف الاستجابات حول تساؤلات الدراسة، أما التحليل الكيفي فتمت الاستفادة منه في تحليل تلك الاستجابات، وتوضيح مدي ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها، وتأثير كل منهما علي الآخر. ومن ثم تسعى الدراسة الراهنة إلي وصف وتحليل إسهامات وأثر الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية، مكتبة الإسكندرية نموذجاً، وذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية

وإجراءات المسح بالعينة لجمع البيانات التي تتضمنها الاستبانة، وتحليلها بالأساليب الإحصائية المناسبة.

٧. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الديموغرافية لمفردات الدراسة، وكذلك علي بعض اسئلة الدراسة.
- تحليل الموثوقية (الثبات) (Reliability Analysis) للتأكد من صحة مقاييس متغيرات النموذج، واستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم، واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف علي واقع متغيرات الدراسة، ومدى شدة الإجابة علي فقرات ابعاد المتغيرات الرئيسية ومدى تشتت وتجانس آراء عينة البحث.
- مقاييس الاعتمادية والصلاحية: لاختبار صلاحية أسئلة قائمة الاستقصاء ومدى ملائمتها لأهداف الدراسة.
- تحليل الارتباط Correlation وتقدير المساهمة النسبية R^2 بعناصر الاستبيان في اقسامه المختلفة وذلك لتحديد قوة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في احداث تطوير وتعزيز كفاءة المكتبات الحكومية المصرية، ومع ملاحظة أن تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية يقوم باستبعاد أثر التحيز الشخصي في اجابات المستقصي منهم، ومن هنا يمكن الاعتماد علي نتائج تقدير معامل الارتباط والمساهمة النسبية بدرجة ثقة مرتفعة.
- تحليل الانحدار Regression Analysis المتعدد والمرحلي لغرض تقدير اطار من اهم المتغيرات التنبؤية المؤثرة علي احداث تطوير وتعزيز كفاءة المكتبات الحكومية المصرية ويعتمد هذا الاسلوب علي اختبار المتغيرات التي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها وبناء علي ذلك فالمتغيرات التي تظهر بالنموذج متغيرات مستقلة ومعنوية، ويمكن من خلالها التنبؤ بأثر ابعاد الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري من اجل احداث تطوير وتعزيز كفاءة المكتبات الحكومية المصرية بمستوي معنوية مرتفع، وأهم المعالم الإحصائية لهذا الأسلوب تتمثل في المساهمة النسبية للمتغيرات التي تظهر بالنموذج R^2 وهي تظهر أهمية المتغيرات بالنموذج،

بمعنى أن الإهتمام بهذه المتغيرات والعمل علي رفع كفاءتها تؤدي إلى احداث تطوير وتعزيز كفاءة المكتبات الحكومية المصرية بمقدار R^2 ، وتؤكد دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المؤثرة كما تؤكد أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً عندما تتقارب من قيمة R^2 مما يمكن الاعتماد علي النتائج. وكذلك قيمة F-Value وتقدر معنوية المتغيرات بالنموذج، وتؤكد أن وجودها بالنموذج مقصود لا يرجع إلى الصدفة.

■ اختبار مان وتني Mann-Whitney لتحديد علاقة الأثر بين المتغيرات الرئيسية للدراسة.

٧. حدود الدراسة:

- الحدود البشرية: تم اختيار عينة من الموظفين في الوحدات الإدارية المختلفة بمكتبة الإسكندرية من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام والوحدات والموظفين بواقع ١٨٤ مفردة.
- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة علي مكتبة الإسكندرية حيث أن هذه المكتبة تعد من المكتبات الكبيرة التي تستخدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في جميع إداراتها وتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات للمستفيدين.
- الحدود الزمنية: لقد استغرقت هذه الدراسة ما يزيد عن ستة أشهر، بدأ الباحث فيها من نهاية شهر مارس وحتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٠ وذلك بشقيها النظري والميداني.
- الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة أثر الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية مكتبة الإسكندرية نموذجاً.

٨. نوع ومصادر البيانات:

اعتمد الباحث علي مجموعتين من البيانات هما:

- البيانات الثانوية: تمثلت في التقارير والنشرات والكتب والدوريات والمراجع والبحوث والدراسات المنشورة والغير منشورة.
- البيانات الأولية: وذلك عن طريق جمع البيانات من مجتمع الدراسة، من خلال عينة الدراسة باستخدام المقابلات الأولية، وجمع الاستبيانات الخاصة بالدراسة من العينة المختارة، ثم القيام بتحليل هذه البيانات باستخدام الاساليب الإحصائية المناسبة، وذلك للحصول علي النتائج واختبار الفروض، ووضع التوصيات المناسبة.

٩. الإطار النظري للدراسة:

١/٩ الإدارة الإلكترونية:

تشغل الإدارة الإلكترونية اهتمام العديد من الإداريين في مجال المكتبات وغيرها من المؤسسات المعلوماتية الذين يسعون جاهدين لوضع طريقة فاعلة للإدارة الإلكترونية يمكن من خلالها تسخير تقنية الحاسب الآلي، والإنترنت في خدمة وتيسير أعمال ومعاملات إدارة المكتبة وشؤون موظفيها، واعتبارها سبيلاً يحد من الفساد الإداري والضغط والمشكلات التي تواجه الإداريين من قلة في الإمكانيات البشرية المدربة، والإمكانيات المادية، واستغلال جيد للوقت والمال والجهد، وتقديم الخدمة، الأكثر رقيماً ودقة وجودة. وقد تعددت تعريفات الإدارة الإلكترونية ومن أهمها:

تعريف (حجازي، ٢٠١٢) ^٨ بأنها "وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية، وتقوم بإنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط، تنظيم، رقابة، واتخاذ القرارات من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في داخل المنظمة من ناحية، كما تقوم بعملية ربط المنظمة بفتحة المؤثرين (من موردين، مشترين، عملاء، منافسين، أجهزة وهيئات حكومية)، وذلك بهدف تطوير علاقات المنظمة مع بيئتها من ناحية أخرى". وتعريف (الشريف، ٢٠١٠) ^٩ بأنها "العملية الإدارية القائمة علي الإمكانيات المتميزة للإنترنت، وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه ورقابة علي الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين من دون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة". وتعريف (الكتبي، ٢٠١٥) ^{١٠} بأنها تحويل المصالح الحكومية وجهات القطاع الخاص نحو قضاء وظائفها ومهامها فيما يتعلق بخدمة الجمهور أو فيما بينهما بطريقة إلكترونية، عن طريق تسخير تقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديث لصالحها .

ومما سبق يتضح أن التعريفات تدور كلها حول التحول من النظام التقليدي للإدارة إلي النظام الحديث القائم علي تكنولوجيا المعلومات من أجل تيسير أداء الإدارات لخدماتها وإنجازها في اسرع وقت وأعلي جودة للخدمة، بالإضافة إلي ذلك إنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المستفيدين في إطار من الديمقراطية والشفافية بواسطة استثمار التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وبذلك تتغير أشكال وسبل تقديم تلك الخدمات للإدارات ومعاملاتها من شكلها الروتيني التقليدي إلي أشكال جديدة إلكترونية بواسطة الحاسب الآلي عبر شبكات الاتصالات الحديثة والمعلومات.

ويتضح من ذلك أن الإدارة الإلكترونية ليست أعمال يتم إنجازها عبر شبكة الإنترنت أو عبر الشبكة المحلية لمؤسسة ما، وأيضاً ليست عملية تبادل للملفات والمعلومات داخل منطقة ما أو

بينها وبين غيرها من المنظمات ، بقدر ما يقودنا المفهوم الواسع لفكرة الإدارة، لذا فالمفهوم الحقيقي للإدارة الإلكترونية المستخدم في كثير من الدول هو استخدام نتائج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء المؤسسة، ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها وبالإضافة إلي ذلك توجد مزايا أخرى للإدارة الإلكترونية تساعد علي مكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات:

- الشفافية في المعاملات دون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العامة عن طريق اتباع إجراءات محددة منصوص عليها في النظام
- المشاركة في معالجة السلبيات عن طريق تيسير استطلاع الرأي
- توفير نظام دقيق للمراجعة والمحاسبة. وانتهاج طرق عمل أكثر مرونة وأوفر وقتاً وجهداً للعاملين وتقييم أكثر دقة لأداء العاملين.
- التقليل من المشاكل الإدارية والتنظيمية، والاجتماعية التي تساعد علي الرشوة والهدايا.
- استقطاب واختيار الموظفين بطريقة محايدة علي أساس الكفاءة والخبرة في العمل دون اعتبارات شخصية.
- توفير بيئة جديدة تحفز وتشجع الإبداع في مجالات العمل.
- زيادة كفاءة العمل وتحسينه وتقليل الخسائر، وعدم إهدار الوقت، وتوفير المال.
- تشجيع العمل من خلال شبكات العمل التعاوني.

متطلبات قيام الإدارة الإلكترونية في المكتبات:

ان تطبيق الإدارة الإلكترونية الحديثة، واستكمال عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يستلزم ضرورة توفير جملة من المستلزمات البشرية والمادية والتنظيمية والبرمجيات، وتمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا من المفاهيم والنظريات والأساليب. والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية. وهي ليست خبرة مستوردة، يمكن تناقلها وتطبيقها فقط، بل أنها عملية معقدة، ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية، والمالية والبيئية والبشرية وغيرها، وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العملي. (قريشي، ٢٠١٧) ^{١١} ومن أهم هذه المتطلبات:

- البنية التحتية: توفير البنية التحتية التقنية والشبكات والأجهزة الذكية والبرمجيات اللازمة لتشغيل وتحديث النظم الآلية للمكتبات.، إذا أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوي

مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات، وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة علي تأمين التواصل ونقل المعلومات.
(الكبيسي، ٢٠٠٨)^{١٢}

- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي تمكن من الاتصال بالشبكة.
- التدريب وبناء القدرات، وهو يشمل تدريب كافة الموظفين وحصولهم علي المعلومات اللازمة للعمل علي إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل صحيح (سليمة، ٢٠١٣)^{١٣}.
- توافر مستوي مناسب من التمويل الذي يتكفل بإجراء صيانة دورية، وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ علي مستوي عالي من تقدم الخدمات، ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية علي مستوي العالم.
- توفر الإدارة المسؤولة، بحيث يكون هناك مسؤول أو لجنة محددة تتولي تطبيق هذا المشروع وتعمل علي تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل وتتولي الإشراف علي التطبيق، وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.
- وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية، وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.
- توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية علي مستوي عال لحماية المعلومات وحفظ قاعدة البيانات من أي عبث.

٢/٩ الفساد الإداري:

إن مفهوم الفساد الإداري واسع ومطاطي ولا يمكن أن يحوي تعريف واحد لذا يُنظر الى الفساد من خلال المفهوم الواسع وهو الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها، وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص (الكبيسي، ٢٠٠٥)^{١٤}. بالتالي ليس للفساد تعريف متفق عليه فقد ميز الباحثون بين أربعة اتجاهات من الناحية التحليلية يركز كل منها على أحد جوانب هذا المفهوم، فالأول عرف الفساد الإداري على إنه الخروج عن المسؤوليات الوظيفية العامة بمعنى خروج

الموظف عن مقتضيات الوظيفة العامة والقواعد المحددة لها التي يتعين عليه الالتزام بها، رغبه في تحقيق نفع له على حساب هذه الوظيفة (بوادي، 2008).^{١٥}

أما الاتجاه الثاني فيعرف الفساد بأنه تعسف الموظف بالسلطة المرتبطة بالمنصب الذي يشغله من أجل تحقيق دخل أكبر على حساب الآخرين ويُشبه هذا الموظف في تعامله مع الآخرين بالبائع الذي يتمتع بوضع احتكاري يُمكنه من استغلال الآخرين، وهذا لا يتمثل بالحصول على المال فقط، بل الولاء والتأثير بالتزامات الأسرة والعائلة أو تجميع رسمي فنرى لكل حالة فساد سعراً خاصاً بها يدفعها الراشي للموظف المرتشي^{١٦} (Wagabi, 2013)

ويعرف الاتجاه الثالث الفساد الإداري بأنه الخروج عن المصلحة العامة حيث نجد إن الفساد الإداري هو إدراك القواعد الرسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة، بينما يراه آخرون بأنه ممارسة الموظف للسلطة الرسمية تحت ستار القانونية لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة. وبالرغم من إن هذه التعريفات أكثر دقة من الناحية النظرية إلا إنها تأخذ الصيغة القانونية الواضحة حيث تجعل الفساد مرادفاً لفكرة التعسف في الحق. (Dion, 2010).^{١٧}

أما الاتجاه الرابع فيركز على السلوك غير الخلقى إذ يعرف الفساد الإداري بأنه انتهاك لكل القواعد والمعايير الأخلاقية التي هي بمثابة الأساس الذي يجب أن يعلو فوق كل نمط من أنماط السلوك الإداري الصحيح لتحقيق مآرب خاصة غالباً ما تكون على حساب المصلحة العامة. (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٨).^{١٨}

وتناول المختصون الفساد الإداري بالعديد من التعريفات أشهرها تعريف البنك الدولي الذي عرفه بأنه الاستخدام السيئ للقوة أو السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة (The World Bank, 2020).^{١٩} وتعريف منظمة الشفافية الدولية الذي عرفه بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته (Sundström, 2013)،^{٢٠} وتعريف ويلسون ودامانيا (Wilson & Damania, 2005)^{٢١} للفساد الإداري بأنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية. وكذلك يري اندرسون (Andersen, 2009)^{٢٢} أن مفهوم الفساد الإداري يشير إلى سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.

من خلال ما سبق، نجد أن جميع التعريفات لمفاهيم الفساد الإداري تركز علي القطاع العام، وأن المتورطين في الفساد الإداري هم من الموظفين العموميين، وكبار المسؤولين في الدولة ولكن الواقع يؤكد أن هذا النمط من الفساد لم يسلم منه القطاع الخاص أيضاً، وبناء علي اختلاف الباحثين حول تعريف مفهوم الفساد الإداري والجدل الفكري حوله، يقترح الباحث تعريفاً لهذا المفهوم يمكن صياغته علي أنه "سوء استخدام السلطة من قبل الموظف المعني في القطاع العام أو الخاص من أجل تحقيق مكاسب خاصة وشخصية معنوية أو مادية بمختلف الوسائل المتاحة غير المشروعة نظامياً بصورة سرية أو علنية، أي أنه مجموعة من النشاطات التي تمارس داخل المنظمة والتي تؤدي بها الى الانحراف عن أهدافها التي وجدت من أجلها لصالح أهداف شخصية فرديه كانت أم جماعية".

وتتنوع أشكال وصور الفساد الإداري بتنوع الأجهزة العامة وأنشطتها، كذلك طبيعة السلوك البشري الذي يرتكب الفساد الإداري. ويمكن تصنيف أشكال الفساد الإداري في أشكال رئيسية وأخري فرعية كما يلي:

١. **الفساد التنظيمي:** يشير الفساد التنظيمي الى المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته التي من أهمها:
 - **عدم احترام وقت العمل:** ينظر الموظف الحكومي الى الكم فهو ينظر دائماً الى الزمن وكم قطع من الساعات وكم بقي له حتى يعود بغض النظر عما قدمه من إنتاج أو عمل، وهذا يؤدي الى عدم الالتزام بتأدية الأعمال أثناء ساعات العمل الرسمية والذي يترتب عليه انخفاض الإنتاج أو تدهور مستوى الخدمة العامة. (البياتي، 2009).^{٢٣}
 - **أمتناع الموظف عن تنفيذ العمل المطلوب منه** ويمكن إرجاع أسباب انتشار هذه الظاهرة الى ما يتردد بين العاملين عن انخفاض معدلات الأجور والتي لا تتناسب مع الجهود اللازم لإنجاز الأعمال المطلوبة.
 - **التراخي:** تعني لغوياً التباطؤ أو امتداد الفترة الزمنية في أداء الواجب المكلف به وهنا يعني التراخي من قبل القيادات الادارية تجاه السلوكيات السلبية من جانب المرؤوسين. مع عدم أداء الفرد عمله بدقة وإخلاص.
 - **عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء:** ترجع هذه الظاهرة نتيجة لبعض تصرفات الرؤساء على الموظفين، مثل حرمان الموظف من الترقية أو المكافآت التشجيعية والحوافز وقد يؤدي

الى إصابة الموظف بالعدوانية تجاه رؤسائهم وعدم أطاعه أوامرهم^{٢٤} (Doig & Norris, 2012).

- **السلبية:** ويقصد بها جنوح الموظف الى عدم إبداء الرأي وللامبالاة، ويرجع ذلك الى انخفاض الروح المعنوية للموظف وعدم ارتباطه بالعمل والادارة. حيث أن ظاهرة السلبية وتفشيها في أجهزة الادارة العامة تؤدي الى مقاومه التغيير وعدم الرغبة في التجديد وانخفاض رغبته التعلم والتدريب على اكتساب المهارات.
- **عدم تحمل المسؤولية** فقد يلجأ الموظف الى تجنب المسؤولية كلما قل احتمال مشاركته في أداء العمل، وزاد احتمال سلبته تجاه العمل.
- **إفشاء أسرار العمل:** ويقصد بهذه الظاهرة أفشاء أسرار المنظمة أو الأفراد المتصلين بالمنظمة سواء من الأفراد العاملين بها أو عملائها.
- **الانعزالية:** نعني بها عدم رغبة بعض الموظفين في التعاون مع زملائهم في العمل وعدم تشجيعهم للعمل الجماعي، ويتجنبون الاتصال بالأفراد الآخرين ولا يريد الفرد منهم الارتباط بأي شخص آخر، ويتميز هذا النوع من الموظفين بحاجة أساسية الى الاستقلال وعدم الاعتماد على الآخرين، والاكتفاء الذاتي يمثل سبيلهم الأساسي في الحياة، ولذلك يمكن القول إن ظاهرة الانعزالية ترجع الى وجود عوامل نفسية للموظف تدفعه اليها، أو بسبب سوء التنظيم الإداري أو خطأ في الإجراءات الادارية ، ولا يشجع على العمل الجماعي كفريق متكامل ويضعف من شعور الفرد بالانتماء.
- ٢. **الفساد السلوكي:** مجموعة من الظواهر السلبية للسلوك الوظيفي للفرد أو الأفراد العاملين في الأجهزة العامة، هذا السلوك السلبى يتمثل في عدة صور وأشكال، وقد يأخذ ما يعرف بالانحراف الوظيفي الذي تكون أسبابه عدم تقدير الفرد نتائج عمله، أو عدم وضوح سياسات العمل، أو عدم الاهتمام بالفرد، وكل ذلك يؤدي إلي فساد في سلوك الموظف، وتمثل أهم صورته في:
- **عدم المحافظة على كرامة الوظيفة:** يوجد بعض الموظفين الذين يخالفون هذا الواجب الوظيفي بارتكاب الموظف لفعل فاضح محل بالحياء في أماكن العمل، أو خارج مكان العمل، أو سوء معاملته الأفراد العاملين أو طلب الموظف للهدايا أو العمولات وغيرها.

- سوء استعمال السلطة: تعرف السلطة بصورتها الرسمية في التنظيم الإداري بأنها ذلك الحق الذي يخوله المجتمع الى المنظمة عن طريق الحكومة ثم تخوله المنظمة الى العاملين بها ككل طبقاً لمستوى نطاق مسؤولياته، بما يمكنه من التوجه والإشراف على أعمال مرؤوسيه. وبهذا فإن السلطة هي التي تعطي التنظيم شكله الرسمي (اسماعيل، ٢٠١٤).^{٢٥}
 - المحسوبية: تأخذ المحسوبية تسميات في نطاق الدول النامية فالبعض يطلق عليها المحاباة، وبعض الدول نصت عليها في قوانينها تحت أسم الاستثناءات، وتعني المحسوبية بأنها الخروج عن القوانين واللوائح والتعليمات التي تحكم اجهزة الادارة العامة في مجال التعيينات والترقيات والتنقلات وتحديد الأجور والمرتبات والبدلات وغيرها من الأمور ذات العلاقة.
 - الوساطة: يرى بعض الباحثين أن أي نظام إداري في العالم لا يخلو من ممارسة الوساطة، إلا أن سعة تفشي ذلك تختلف من نظام لآخر كمجتمعات الدول المتقدمة لا تعاني من الوساطة مثلما تعاني مجتمعات الدول النامية.
 - أداء أعمال غير رسمية وغير مسموح بها أثناء العمل الرسمي للموظف، واستغلال الموارد المتاحة للموظف في تحقيق منافع شخصية، والتحايل علي تعليمات العمل لتحقيق مكاسب شخصية، من خلال تمويه الحقائق بالكذب.
٣. الفساد المالي: ويتمثل بمجموعة من المخالفات السلبيه التي يرتكبها الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمة، وتمثل بالإشكال الآتية:
- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون.
 - مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.
 - مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.
 - فرض المغارم بالأجهزة الادارية في الدول النامية، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة اليه، في فرض السخرة على بعض الأشخاص، أو استخدام القوى البشرية الحكومية من العمال في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع حق مالي أثناء تأدية الموظف العام وظيفته.
٤. الفساد الجنائي: ويتمثل بمجموعة الصور التي يتم فيها التأثير علي الموظف بماديا مادية أو غير مادية بطرق غير قانونية، القصد منها اتخاذ قرار في صالح من قدموا تلك الهدايا، وينتج

عن ذلك الضرر بالمصلحة العامة، وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية، ويأخذ أشكال وصور متعددة هي (الجوسي، 2005):^{٢٦}

- **السرقية:** ويقصد بها أخذ الأموال العامة خفية، وتعتبر من السلوكيات المحرمة والمدانة شرعاً وقانوناً، وتقع السرقية عادة علي الأموال النقدية أو الأشياء العينية العائدة للمؤسسة.
- **الرشوة:** ويقصد بها كل ما يعطيه المواطن الراشي لموظف عام أو أصحاب سلطة (مرتشي) لتنفيذ ما يريده الأول، وتنتشر الرشوة لدي الموظفين الذين يرفضون أداء مهامهم بدون مقابل مادي أو عيني. وتعد الرشوة اتجار غير مشروع بأعمال الوظيفة أو الخدمة العامة، وتشمل كل المنافع التي يمكن أن تحفز الموظف للتأخر بسلطته.
- **التزوير:** وهي تغيير لطبيعة المستندات والوثائق الرسمية، حتي تستعمل فيما زورت من أجله، ويترتب عليه الأضرار للغير. وهي جريمة مالية أو تجارية تتضمن قيام الموظف المسؤول في جهاز أو مؤسسة حكومية عامة بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق التي ائتمنه عليها رؤسائه أو زملاؤه، واستخدام هذه المعلومات، لتحقيق مكسب مالي على الأغلب عن طريق نقلها إلى شخص أو طرف آخر في القطاع الخاص ليحقق هذا الطرف بدوره مكسب مالياً أو منفعة خاصة من ورائها.
- **التسيب والإهمال الوظيفي:** يقصد بالتسيب والاهمال الوظيفي ذلك السلوك المنحرف في الأداء، والالتزامات تجاه المنظمة والإدارة والمجتمع، وينتج عنه عدم قدرة المنظمات الإدارية على تنفيذ السياسة العامة للدولة، والتي تشمل تأمين الخدمات للجمهور وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتمثل في مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات، ومن الأمثلة على التسيب والإهمال الوظيفي هدر وقت العمل الرسمي، وعدم التقيد بالحضور إلى المنظمة في الوقت المخصص لذلك صباحاً، والانصراف من المنظمة قبل الموعد المخصص لذلك، والقيام بأعمال خاصة أثناء وقت العمل الرسمي وهذه الممارسات أكثر شيوعاً في منظمات القطاع العام التي تتسم بالبيروقراطية. (زين الدين، ٢٠٠٩).^{٢٧}
- **الوساطة:** وتعني قيام المسؤول التنفيذي في مؤسسة حكومية أو في إحدى الهيئات العامة أو مؤسسات القطاع الخاص، بإعطاء الأفضلية والأولوية للأقارب والأصدقاء والمعارف في حالات الاختيار والتعيين والترقية الوظيفية، وفي حالات منح العطاءات والمناقصات والعمليات التجارية الأخرى سعياً وراء تحقيق مكاسب مادية أو معنوية أو سياسية أو

اجتماعية دون التقييد بالقواعد والشروط القانونية المعمول بها ودون النظر بالضرورة إلى اعتبارات الجدارة والمؤهلات والاستحقاقات وتكافؤ الفرص. (Berlie, 2012).^{٢٨}

■ **الابتزاز:** ويعني قيام الموظف العام أو الموظف في القطاع الخاص أو أي فرد عادي بإرغام طرف أو شخص آخر على إرضائه بمكسب مالي على الأغلب نظير تعهد الطرف الأول بحماية الطرف الثاني وبالامتناع عن مضايقته والتوقف عن تهديده باللجوء إلى العنف أو بالتشهير به أو الإعلان عن معلومات حقيقية أو مزعومة لإلحاق الضرر والأذى بسمعة الطرف الثاني أو مصالحه وهو نمط من السلوك المنحرف الذي يقوم به بعض العاملين لإثارة الذعر النفسي والرعب في نفوس طالبي الخدمة.

بجانب ما تقدم نجد أن الفساد الإداري يعود لطبيعة النظم الاجتماعية السائدة في الدول النامية، حيث تعم النظرة السلبية في المجتمع عن أجهزة الدولة، وتنتشر عادات تقديم الهدايا وانعكاسات ذلك علي قواعد ونظم العمل المعتمدة في الدول الحكومية والتي يعتاد عليها المجتمع بعد ذلك

١٠. الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع علي أدبيات الدراسات السابقة، ومسح الإنتاج الفكري لجمع المادة العلمية في قواعد البيانات العالمية، والدوريات العلمية المتخصصة في المجال، التقليدية و الإلكترونية المتوفرة على بنك المعرفة المصري (قاعدة بيانات دار المنظومة، قاعدة بيانات ScienceDirect) واتحاد الجامعات المصرية التي تناولت موضوع الدراسة فإن النتائج أشارت إلى عدم وجود دراسات (علي حد علم الباحث) تبحث بشكل مباشر في أثر الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالمكاتب، وأن مراجعة تلك الدراسات شكلت الخلفية المناسبة في إعداد نموذج يحوي المتغيرات المختلفة، والتي يمكن من خلالها التعرف علي العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري، وكذلك الوصول إلى أثر الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية وفيما يلي استعراض لهذه الدراسات على سبيل المثال، والتي أمكن الوصول إليها:

دراسة سترجرز^{٢٩} (Sturges, 2003) بعنوان "الفساد، الشفافية ودو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT"، توصلت الدراسة إلى إن كفاح المجتمع المدني باعتباره عنصر رئيسي ضد الفساد، بالتوافق مع قوة القانون والشكل الهيكلي للمؤسسات الحكومية يمهّد الطريق للشفافية في نطاق الغموض والسرية حيث تزدهر ممارسات الفساد. كما بينت الدراسة أن هناك

العديد من عناصر الشفافية منها: الحكومة المفتوحة والمؤسسات التي تستجيب للمواطن وحرية قوانين المعلومات وصحافة حرة تمارس التحقيقات الصحفية الاستقصائية، ومجتمع مدني حيوي يدير حملات الانفتاح على جميع هذه الأنواع. كما بينت الدراسة أيضاً أنه تم الكشف عن العديد من الآليات لتقدم درجة أكبر من الشفافية من بينها أدوات إلكترونية تسهل عملية وصول المعلومات للأفراد، وهي سهلة الاستخدام، وتستوعب حجم كبير من البيانات وتمتاز بسرعة تحديثها.

دراسة (سناري، ٢٠٠٨)^{٣٠} بعنوان "الإدارة الإلكترونية مدخل لتطوير أداء المكتبات الجامعية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف علي مدى إسهام تطبيق الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء المكتبات الجامعية من خلال آراء عينة الدراسة (المكونة من ١٧٥ عضو هيئة تدريس بجامعة أم القرى) ومدى إسهام تطبيق الإدارة الإلكترونية في تطوير كل من الأداء الوظيفي والأداء الإداري ومستويات الخدمات المقدمة في المكتبة الجامعية. ومن النتائج التي توصلت إليها إجماع مجتمع الدراسة علي كون الإدارة الإلكترونية تسهم في تطوير الأداء الوظيفي من خلال موافقتهم علي تعزيزها لكل من الأداء، الابتكار وكفاءة وفعالية الأداء، الثقافة التنظيمية لقبول التغيير، وتطوير المعرفة لأداء الأعمال والتطوير الكمي والنوعي للأداء. كذلك إسهام الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء المجموعة من خلال موافقتهم تعزيزها المشاركة في الرأي، والمشاركة في العمل والمسؤوليات، والمشاركة بالمعرفة وإجراءات العمل، والمشاركة في وضع معايير الأداء، كذلك موافقة مجتمع الدراسة بشكل قوي إزاء إسهام الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري من خلال تطوير الإجراءات الإدارية والفنية في المكتبة، وتطوير العمليات والوظائف الإدارية.

دراسة (الصبحي، والسليمان، ٢٠٠٩)^{٣١} بعنوان "بوابة الإدارة الإلكترونية بمكتبة الملك عبدالله بن عبد العزيز الجامعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة" حيث هدفت هذه الدراسة إلي الوقوف علي تجربة مكتبة الملك عبد العزيز الجامعية بجامعة أم القرى في الإدارة الإلكترونية وقد توصلت الدراسة إلي أن بوابة الإدارة الإلكترونية لمكتبة الملك عبد العزيز الجامعية قد حققت العديد من الأهداف المخطط لها وتسعي إلي اكتمال ما بقي منها بالتطوير والتحسين. وأن لبوابة الإدارة الإلكترونية دور كبير في إنجاز العديد من الأعمال الإدارية والفنية في المكتبة من تسيير ومتابعة لشؤون الموظفين، وتشغيل لأعمال وخدمات مكتبية تعد أنظمة فرعية تكتمل معاً تحت

نظام إداري آلي تمثله البوابة، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال استعراض تجربة مكتبة الملك عبدالله بن عبد العزيز الجامعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة والمقابلة، والرجوع للوثائق الرسمية وذلك للوصول لبيانات ذات علاقة بمتطلبات المشروع وطرق إنجازه، بالإضافة إلى آراء الموظفين عند استخدام البوابة وحجم العمل المنجز، وتغطي الدراسة فترة العام الدراسي الجامعي ١٤٢٩ هـ - ١٤٣٠ م.

دراسة قام بها ماتي وماتي (Matei & Matei, 2009) بعنوان "الفساد في المنظمات الحكومية: نحو نموذج لتحليل الكلفة-المنفعة لاستراتيجيات مكافحة الفساد"، هدفت إلى تقييم مدى قدرة سياسات مكافحة الفساد على تقليل ظاهرة الفساد في المنظمات الحكومية. مع الإشارة بشكل خاص إلى تلك المنظمات التي تنطوي تحت الإدارة العامة والنظام الصحي في رومانيا. فإن المقدمات المنطقية للبحث تستند على فكرة أن استراتيجيات مكافحة الفساد يجب أن توجه أولاً نحو تحسين الكفاية الاقتصادية والتقنية والتشغيلية للمنظمات الحكومية. كما هدفت الدراسة إلى تقييم كيف تؤدي استراتيجيات مكافحة الفساد إلى التقليل من ظاهرة الفساد في المؤسسات العامة، مع إشارة خاصة إلى تلك الموجودة في الإدارة العامة والنظام الصحي في رومانيا لذلك تحدثت الدراسة عن المستوى "الأمثل" للفساد بدلاً من المستوى "الصفري". وبرزت هذه الحقيقة من خلال تكاليف دعم استراتيجيات مكافحة الفساد وتأثيرها المباشر على الفعالية والأداء التنظيمي.

دراسة (العنبي والمجالي، ٢٠١٢) بعنوان " دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري، ومستوى كفاءة موظفي القطاع العام، ومدى مساهمة أعمال الحكومة الإلكترونية، ومستوى فاعلية تطبيقها في مؤسسات القطاع العام للحد من جرائم الفساد الإداري، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات بمصدقية بلغت ٩٥%، وفقاً لنتائج اختبار ألفا كرونباخ. واشتمل مجتمع الدراسة على جميع موظفي القطاع العام القادرين على التعبير عن وجهة نظرهم نحو أهداف الدراسة، بالاعتماد على عينة قوامها ٣٥٠ موظف، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار معامل ارتباط كندال، وتوصلت الدراسة إلى ستة عشر نتيجة.

دراسة (اشتوي، ٢٠١٣) بعنوان "دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري من وجهة نظر العاملين في جامعة القدس المفتوحة فرع غزة" هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري من وجهة نظر العاملين في جامعة القدس المفتوحة فرع غزة، كما هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعة، و بيان الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري تبعاً للمتغير (العمر، النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الكادر الوظيفي) حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة بنسبة (٦٤.٣٦ %) من مجموع العاملين بجامعة القدس المفتوحة-فرع غزة، و قد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان الأهم منها : قناعة الإدارة العليا بتطبيق الإدارة الإلكترونية، وأن تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعة يساعد في التغلب على عامل البعد الجغرافي، و يقلل من تكاليف الاتصال التقليدي، وأن الجامعة لا تعمل على تفعيل الاتصالات غير الرسمية بين العاملين، ولا تستغل الإدارة الإلكترونية بالتواصل مع العاملين وحل مشاكلهم داخل وخارج العمل، وعدم وضوح الأنظمة والقوانين الخاصة بالتشبيك والاتصال بين العاملين، و النقص في مهارات العاملين عند التعامل مع أدوات ووسائل الاتصال الإلكتروني.

دراسة (سليمة، ٢٠١٣) بعنوان "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية: من وجهة نظر مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة" حيث تهدف إلى محاولة إيضاح بعض الجوانب المتعلقة بالإدارة الإلكترونية داخل المكتبات الجامعية من الناحيتين النظرية والتقنية، وأهم الفوائد التي تضيفها التقنية على أداء المكتبات، مع إبراز أهم المتطلبات القانونية والتنظيمية المساهمة في إرساء دعائم مشروع الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية والوقوف على أهم المعوقات (التنظيمية، البشرية، المالية، والتقنية) التي تحول دون التطبيق الفعلي والمتكامل للإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية الجزائرية. وقد أظهرت النتائج وجود معوقات تنظيمية تحول دون السير الحسن لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات محل الدراسة، وأهم هذه العراقيل هو غموض المفهوم وعدم وضوح الرؤية المستقبلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وعدم وجود سياسة مكتوبة واضحة وانعدام التخطيط السليم لعملية الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية. وأظهرت أيضاً نتائج الدراسة أن هناك عراقيل ذات طبيعة قانونية أهمها عدم ملائمة القوانين والتشريعات الراهنة الجزائرية لتوجه الإدارة الإلكترونية. وبينت الدراسة أيضاً وجود العديد من المعوقات البشرية التي

تعرق تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات محل الدراسة، حيث تأتي مسألة غموض مفهوم الإدارة الإلكترونية وسبل تبنيتها في المكتبات لدي العاملين بها من أبرز العراقيل وكذا الخوف من التحول الإلكتروني ومقاومة التغيير لدي الموظفين إضافة إلى قلة أو انعدام الدورات التدريبية التكوينية المصاحبة لعملية التحول الإلكتروني.

دراسة هاسيك وكوفيك وبريزوفسك (Hacek, Kukovic & Brezovsek, 2013) بعنوان "مشاكل الفساد وعدم الثقة في المؤسسات السياسية والإدارية في سلوفينيا" هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري من خلال البحث عن أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع لحدوثها، إضافة إلى الوقوف على أهم آثارها السلبية، واختبار العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية وبين الفساد الإداري.

(سعيد، و عبد الرحيم، ٢٠١٥) بعنوان " لحكومة الإلكترونية ومساهمتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية: دراسة حالة البوابة الإلكترونية الجزائرية للصفقات العمومية" سلطت الدراسة الضوء على "الحكومة الإلكترونية" والتي كانت من نتائج التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاملات الإلكترونية، هذه الأخيرة أدت إلى طرح عديد التساؤلات حول مدى استطاعة الحكومة بمفهومها الكلاسيكي مواجهة هذه التحديات المعرفية والتكنولوجية المعاصرة، حيث بدأ الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات كعنصر محفز على إعادة هيكلة دور الحكومة وإنشاء خدمات أفضل وأكثر كفاءة بالشكل الذي يجعل الحكومة تحقق الإنتاجية والفعالية في أي وقت وفي كل مكان، الأمر الذي ساعد على بروز شكل جديد من أشكال الحكومة ألا وهي الحكومة الإلكترونية، كما حاولت دراستنا تسليط الضوء على حالة الجزائر، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفساد بها وتصنيفها من قبل المنظمات العالمية على أن بها معدلات فساد مرتفعة، وعزمها على إقامة حكومة إلكترونية تواكب متطلبات العصر وتسهل الحركة الاقتصادية والاجتماعية... الخ لمواطنيها، على ضوء التعديلات الأخيرة في قانون الصفقات العمومية، والتي قضت بإنشاء بوابة إلكترونية للصفقات العمومية وإقرار التعاملات الإلكترونية في هذا المجال، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة.

دراسة (سعي، ٢٠١٦) بعنوان " دور الإدارة الإلكترونية في التقليل من الفساد الإداري: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية" هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، واستخدمت منهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة

الإلكترونية تعمل على استغلال الإمكانيات المتميزة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الأعمال الإدارية المختلفة، وإنما تحقق مبدأ الشفافية والمساءلة والرقابة المستمرة، وتلغي البيروقراطية، وسوء التنظيم الإداري، وأن الاعتماد على الإدارة الإلكترونية يساعد في القضاء على البيروقراطية وسوء التنظيم الإداري، كما تساعد الإدارة الإلكترونية على توزيع المعلومات في المؤسسة بما يرفع من الشفافية، ويسهل عملية المسائلة بين أفراد المؤسسة. وأظهرت الدراسة الارتباط بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وبين الحد من الفساد الإداري.

دراسة (القرني والقرني، ٢٠١٩) ^{٣٧} هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية، ومن ثم وضع نموذج مقترح للإدارة الإلكترونية للقضاء على الفساد الإداري والمالي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتم اعداد استبانة من أربع محاور رئيسية تناولت وعي المواطن. أشكال الفساد الإداري والمالي. وبعد آثار الفساد الإداري والمالي ودور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي، ودور النموذج المقترح في هذا المجال. وتكونت عينة الدراسة من ١٢٠٠ شخص من سعوديين ومقيمين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمدينة جدة. أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج والتوصيات من أهمها تطبيق (نافذ) وتنظيم العمل الإداري، والحد من التداخل الإداري، والقضاء على المركزية، وتطبيق الشفافية، والحد من المحسوبية.

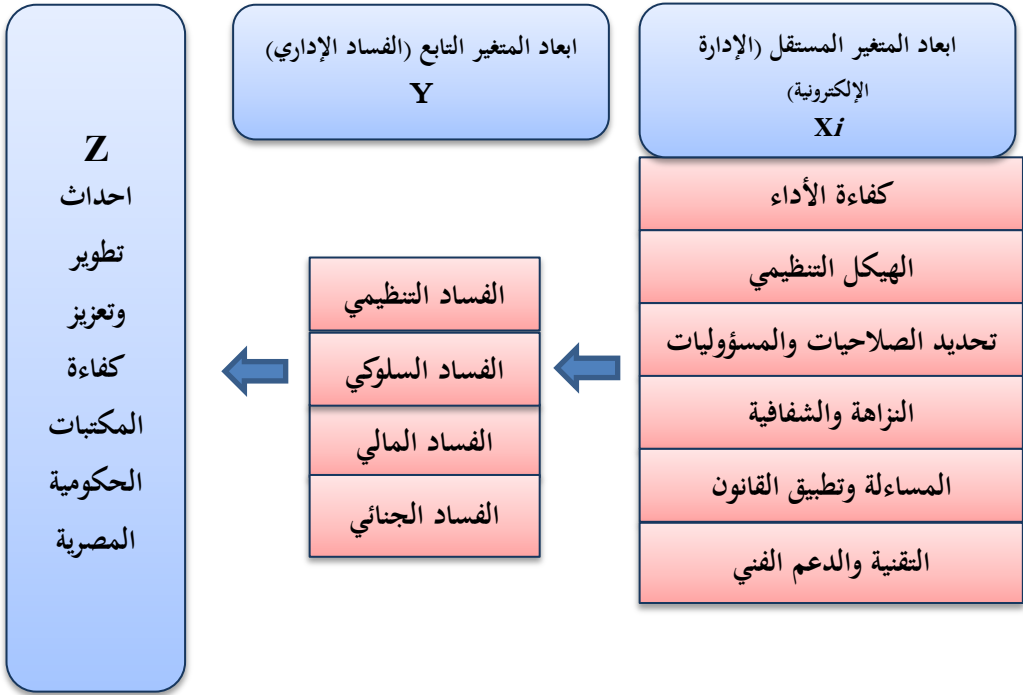
وتشير مراجعة الدراسات السابقة إلي عدد من الاستنتاجات والتشابهات والاختلافات من إبرازها ما يلي:

تباينت الدراسات السابقة في استخدام مناهج البحث بين الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، ولم تتناول أي من الدراسات السابقة علي المستوي الدولي أو العربي تأثير الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري في المكتبات الحكومية، رغم أهمية مكافحة الفساد الإداري وتأثيره المتوقع علي أداء المؤسسات النهائي تجاه تلك الظاهرة، أو وضع نموذج للإدارة الإلكترونية يتحدد من خلاله ابعاد يمكن قياسها في الواقع العملي في المكتبات للحد من الفساد الإداري، كما تباينت أيضا في مجتمع البحث، واتفقت جميع الدراسات مع الدراسة الحالية على أهمية الإدارة الإلكترونية، وعلى أهمية القضاء علي الفساد وأثرة على تحسين اهداف الإدارة وتحقيق الرؤية المستقبلية و ركزت بعض الدراسات علي متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية واتجاهات العاملين والمديرين نحوها وأثرها علي أداء المؤسسة، والبعض الآخر تناول الفساد الإداري من منظور العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدى تأثيره علي هذه النواحي، في حين تناولت

بعض الدراسات الأخرى تأثير الفساد علي كفاءة أداء الفرد والمنظمة، ولذلك لا يوجد دراسة متعمقة لدراسة تأثير الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري في المكتبات الحكومية المصرية، وبالتالي فإن هذا يمثل الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلي ملئها، بهدف الوقوف علي فهم العلاقات وإدراك طبيعتها وأهميتها في التطبيق العملي لذلك اهتم الباحث بدراسة وتحليل نموذج مقترح لتقييم الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية طبقاً للإدارة الإلكترونية.

١١. نموذج الدراسة المقترح ومتغيراته:

يهدف نموذج البحث إلي دراسة وتحليل ابعاد الإدارة الإلكترونية (كمتغير مستقل) علي الفساد الإداري (كمتغير تابع) بالمكتبات الحكومية المصرية بهدف احداث تطوير وتعزيز كفاءة المكتبات الحكومية المصرية. ويتم اختبار هذه العلاقة من خلال النموذج الآتي:



شكل رقم (١) يوضح نموذج الدراسة

١٢. أداة قياس الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، مكونة من (١١٥) فقرة موزعة علي المتغيرات الرئيسية وقد تبنى الباحث مقياس ليكرت Likert الخماسي (موافق جداً ٥

، وافق ٤ ، غير متأكد ٣ ، غير موافق ٢ ، غير موافق إطلاقاً ١) وذلك لبيان درجة موافقة الباحثين حول المتغيرات التي تساهم في بيان أثر الإدارة الإلكترونية علي الفساد الإداري حيث يعبر رقم (٥) عن أعلي درجة بينما يعبر الرقم (١) عن أقل درجة، وشملت الاستمارة الموزعة خمسة أجزاء، تضمن الجزء الأول علي معلومات شخصية لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني اشتمل علي ابعاد المتغير المستقل الإدارة الإلكترونية للمكتبات (كفاءة الأداء، الهيكل التنظيمي، النزاهة والشفافية، المساءلة وتطبيق القانون، التقنية والدعم الفني)، أما الجزء الثالث فقد اشتمل علي ابعاد الفساد الإداري (الفساد التنظيمي، الفساد السلوكي، الفساد المالي، الفساد الجنائي)، أما الجزء الرابع فقد تناول أهم الاسباب المؤدية لانتشار ظاهرة الفساد الإداري. والجزء الخامس تناول المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية.

جدول (١) أداة قياس الدراسة

| أجزاء الاستمارة | المتغيرات | الأبعاد | عدد الفقرات |
|-----------------|--|-----------------------------|-------------|
| الجزء الأول | البيانات الديموجرافية الشخصية لعينة الدراسة | الجنس | ٢ |
| | | العمر | ٤ |
| | | المنصب الوظيفي | ٤ |
| | | سنوات الخبرة | ٤ |
| الجزء الثاني | المتغير المستقل (الإدارة الإلكترونية للمكتبات) | كفاءة الأداء | ١٢ |
| | | الهيكل التنظيمي | ١٣ |
| | | تحديد الصلاحيات والمسؤوليات | ١٣ |
| | | النزاهة والشفافية | ١٨ |
| | | المساءلة وتطبيق القانون | ٩ |
| | | التقنية والدعم الفني | ١١ |
| الجزء الثالث | المتغير التابع (الفساد الإداري) | الفساد التنظيمي | ٧ |
| | | الفساد السلوكي | ٨ |
| | | الفساد المالي | ٥ |
| | | الفساد الجنائي | ٦ |
| الجزء الرابع | الأسباب الأكثر في تفشي ظاهرة الفساد الإداري | غياب الشفافية والنزاهة | ٧ |
| | | سوء تقييم الأداء | |
| | | سوء الاختيار والتعيين | |
| | | غياب مبدأ العقاب والتواب | |

| | | | |
|-----|--|---|--------------|
| | غياب الحوافز المادية | | |
| | الافتقار إلى حاكمية المؤسسة | | |
| | التنشئة الاجتماعية للموظف | | |
| ٦ | عدم وجود رقابة فعالة | المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية المصرية | الجزء الخامس |
| | سوء الأجهزة التكنولوجية المستخدمة في المراقبة | | |
| | عدم الاعتماد علي نظم المعلومات الإدارية المحوسبة | | |
| | قلة الإمكانيات لاستخدام التكنولوجيا الحديثة | | |
| | عدم وجود كوادر إدارية قادرة علي كشف الفساد | | |
| | عدم وجود نظام جيد للمعلومات | | |
| ١١٥ | | | المجموع |

١٣. صدق المقياس:

تم عرض أداة الدراسة على عدد من المحكمين من الاساتذة والخبراء في مجال الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والمكتبات للتحقق من مدى صدق فقرات المقياس، ومعرفة مدى ملاءمة ووضوح وصلاحيه الفقرات المستخدمة لقياس أثر الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالمكتبات الحكومية، ومدى انتماء فقرات الاستبانة للبعد الذي خصص لقياسه، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين حيث، أعيدت صياغة بعض الفقرات في ضوء الملاحظات، وتم إجراء التعديلات المطلوبة بشكل يحقق التوازن بين مضامين المقياس في فقراته حتى تظهر بصورة تخدم أغراض الدراسة الحالية.

١٤. ثبات المقياس:

تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لمقياس الدراسة، بالاعتماد علي معامل ألفا كرونباخ لمعرفة مدي الاعتماد علي مقياس الدراسة، وتوصلت الي ان قيم معامل الثبات مرتفعة وتدلل علي الثبات والاتساق بين فقرات المقياس. وقد تراوحت قيمة معامل الثبات الكلي للمقياس بين (75.7%) و (92%) وتعد هذه النسبة مقبولة لغايات البحث العلمي كونها أعلي من النسبة المقبولة (60%) كما بينتها سيكاران وبيوجي^{٣٨} (Sekaran, Bougie, 2009). ويبين الجدول رقم (٢) قيم معامل الثبات لمتغيرات الدراسة.

جدول (٢) يوضح معامل الاتساق الداخلي لكل متغير بجميع أبعاده

| المتغيرات | الأبعاد | عدد الفقرات | ألفا كرونباخ |
|--|-----------------------------|-------------|--------------|
| المتغير المستقل (الإدارة الإلكترونية للمكتبات) | كفاءة الأداء | ١٢ | 0.888 |
| | الهيكل التنظيمي | ١٣ | 0.757 |
| | تحديد الصلاحيات والمسؤوليات | ١٣ | 0.893 |
| | النزاهة والشفافية | ١٨ | 0.860 |
| | المساءلة وتطبيق القانون | ٩ | 0.864 |
| | التقنية والدعم الفني | ١١ | 0.859 |
| المتغير التابع (الفساد الإداري) | الفساد التنظيمي | ٧ | 0.882 |
| | الفساد السلوكي | ٨ | 0.914 |
| | الفساد المالي | ٥ | 0.920 |
| | الفساد الجنائي | ٦ | 0.884 |

15. مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي مكتبة الإسكندرية^{٣٩} والمشار إلي أعدادهم وتوزيعهم في التقرير السنوي للمكتبة (مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٨)^{٤٠} حيث يشير هذا التقرير إلى أن مجموع الموظفين قد بلغ ٢٣٦٥ موظف وموظفة موزعين على ١٢ قطاع (قطاع المكتبات، قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، القطاع المالي والإداري، قطاع العلاقات الخارجية والمراسم، القطاع الهندسي، قطاع مكتب المدير، قطاع التواصل الثقافي، قطاع البحث الأكاديمي، قطاع الموارد البشرية والخدمات العامة، قطاع الأمن، قطاع المشروعات والخدمات المركزية، الاعلام والاتصال)

^١ * مكتبة الإسكندرية مكانة عظيمة جداً؛ ذلك أنها تعتبر من أقدم المكتبات الحكومية على مستوى العالم كله، وما رفع من قدر المكتبة أيضاً احتواؤها على الكتب التي حفظت علوماً ومعارف من شتى بقاع المعمورة، فقد كانت ولا زالت هذه المكتبة بمثابة حلقة الوصل بين الثقافات الشرقية والغربية، وقد عمل ذلك على تزويدها بالعديد من المؤلفات الجادة، وفي الوقت نفسه ساعد ذلك على تطوير القائمين عليها بشكل كبير مما انعكس على المكتبة نفسها. (وموضوع البحث المقصود به من وجهة نظر العاملين وليس عن إدارة المكتبة ذاتها ولم يشير البحث نهايتها من قريب أو بعيد إلى الإدارة بمكتبة الإسكندرية، لذا وجب التنويه)

١٦. عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية بسيطة تطوعية تمثل ١٠% من العاملين بمكتبة الإسكندرية وهي ممثلة للمجتمع المتجانس الي حد كبير، وتم توزيع (٢٣٦) استبانة علي عينة الدراسة، والتي تمثلت بالمستويات الإدارية (مدير إدارة، رئيس قسم، رئيس وحدة، موظف)، وتم توزيع الاستبانات علي جميع مفردات العينة، حيث تم استرجاع (٢٠٢) استبانة، واستبعاد (١٨) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (١٨٤) استبانة لتشكّل ما نسبته ٧٨% من عينة الدراسة الكلية، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي. ويلاحظ من الجدول التالي رقم (3) وصف عينة الدراسة، اذ حازت نسبة الإناث علي أعلى نسبة من الذكور بنسبة ٦٠.٨٦% أما أعلى فئة عمرية كانت من نصيب ٢٦-٣٥ وهذا يدل علي أن أعلى نسبة من فئة الشباب وقد نالت ٤٥.٦٥%، أما أعلى منصب وظيفي حاز علي نسبة ٥٢.١٧% للأخصائيين، يليها منصب رئيس وحدة ٢٦.٠٩%، وقد حازت أعلى نسبة في الخبرة الوظيفية علي ٥٢.١٧% التي كانت من نصيب (١١-١٥ سنة) تليها نسبة (٥-١٠ سنة) وهذا يشير إلي ولاء الموظفين في المكتبة وان البيئة جاذبة، بالإضافة أنّها فئة يافعة. كما في الجدول التالي:

جدول (٣) يوضح نسبة توزيع الاستمارات طبقاً للبيانات الديموجرافية لعينة الدراسة

| البيان | الفئة | العدد | النسبة المئوية |
|----------------|----------------|-------|----------------|
| الجنس | ذكر | ٧٢ | 39.13% |
| | انثي | ١١٢ | 60.86% |
| | المجموع | ١٨٤ | ١٠٠% |
| العمر | أقل من ٢٥ | ٣٢ | 17.39% |
| | من ٢٦ إلي ٣٥ | ٨٤ | 45.65% |
| | من ٣٦ إلي ٤٥ | ٤٤ | 23.91% |
| | أكثر من ٤٦ | ٢٤ | 13.04% |
| | المجموع | ١٨٤ | ١٠٠% |
| المنصب الوظيفي | مدير | ٨ | 4.35% |
| | رئيس قسم | ٣٢ | 17.39% |
| | رئيس وحدة | ٤٨ | 26.09% |
| | أخصائي | ٩٦ | 52.17% |
| | المجموع | ١٨٤ | ١٠٠% |
| الخبرة | أقل من ٥ سنوات | ١٦ | 8.70% |

| | | |
|-------|-----|-------------------|
| 32.61 | ٦٠ | من ٥ إلى ١٠ سنوات |
| 52.17 | ٩٦ | من ١١ إلى ١٥ سنة |
| 6.52 | ١٢ | أكثر من ١٦ |
| 100% | ١٨٤ | |

١٧. أولاً وصف الاستجابات لعينة الدراسة:

تم الاعتماد علي نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات والتي تشمل المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لجميع أبعاد الدراسة المستقلة والتابعة، والفقرات المكونة لكل بعد، وتم التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة علي النحو التالي :

| مرتفع | متوسط | منخفض |
|-------------|------------|-----------|
| ٣.٥ فما فوق | ٣.٤٩ - ٢.٥ | ٢.٤٩ فأقل |

وبناء علي ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات من ٣.٥ فيكون مستوي تصورات المبحوثين مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد العينة علي الفقرات، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي ٣.٤٩-٢.٥ فإن مستوي التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من ٢.٤٩ فيكون مستوي التصورات منخفضاً.

ويتناول هذا البحث وصف استجابات عينة الدراسة لأبعاد المتغير المستقل (الإدارة الإلكترونية للمكتبات) وأبعاد المتغير التابع (الفساد الإداري) وتحليلهما، وذلك عبر تحليل اتجاهات عينة الدراسة علي فقرات متغيرات الدراسة، ومن ثم تحليلهما علي مستوي الأبعاد الفرعية، كما هو موضح في الفقرات اللاحقة:

أ. وصف استجابات عينة الدراسة لمتغير الإدارة الإلكترونية للمكتبات:

يقوم الباحث هنا بقياس الفروق المعنوية بين آراء المستقضي منهم حول عبارات الأبعاد المختلفة للإدارة الإلكترونية للمكتبات من خلال المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS .

البعد الأول كفاءة الأداء:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) حصول بعد كفاءة الأداء علي وسط حسابي (3.55) وبانحراف معياري (0.80) ومعامل اختلاف (23.12) مما يشير علي مستوي تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد علي أعلي وسط حسابي (3.84) كان من نصيب الفقرة

(تؤدي الإدارة الإلكترونية إلي سرعة إنجاز العمل) أما أقل وسط حسابي (3.28) كان من نصيب الفقرة (تؤدي الإدارة الإلكترونية إلي تقليل تكاليف العمل اليومي للموظفين)

جدول (٤) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد كفاءة الأداء

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------------|---|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | تؤدي الإدارة الإلكترونية إلي سرعة إنجاز العمل | 3.84 | 0.89 | 23.39 |
| ٢ | تعمل الإدارة الإلكترونية تحسين مستوى أداء العاملين | 3.80 | 0.82 | 22.25 |
| ٣ | تعمل الإدارة الإلكترونية إلي تقليل معدلات الأخطاء في العمل | 3.72 | 1.12 | 30.09 |
| ٤ | تؤدي الإدارة الإلكترونية إلي سرعة ودقة إيصال التعليمات إلكترونياً للموظفين | 3.70 | 0.76 | 21.20 |
| ٥ | تؤدي الإدارة الإلكترونية إلي تحسين الاتصالات بين الإدارة والعاملين | 3.69 | 0.87 | 25.27 |
| ٦ | تؤدي الإدارة الإلكترونية إلي توفير وقت وجهد الموظفين | 3.67 | 0.78 | 21.18 |
| ٧ | تتيح الإدارة الإلكترونية نظام إلكتروني للترقية وتقييم الأداء | 3.52 | 0.81 | 24.29 |
| ٨ | يتم تطوير ومراجعة أنظمة المعلومات الإلكترونية علي أساس كفاءة وفاعلية الأداء | 3.42 | 0.78 | 23.44 |
| ٩ | تزود الإدارة الإلكترونية الإدارة العليا بالتقارير الضرورية عن أداء الأقسام | 3.39 | 0.85 | 25.01 |
| ١٠ | تمكن الإدارة الإلكترونية من تنظيم أعباء العمل اليومي للموظف | 3.32 | 0.77 | 25.67 |
| ١١ | تعمل الإدارة الإلكترونية إلي رفع معدلات أداء الموظفين | 3.30 | 0.61 | 20.19 |
| ١٢ | تؤدي الإدارة الإلكترونية إلي تقليل تكاليف العمل اليومي للموظفين | 3.28 | 0.56 | 15.55 |
| المتوسط العام | | 3.55 | 0.80 | 23.12 |

البعد الثاني الهيكل التنظيمي:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٥) حصول بعد الهيكل التنظيمي علي وسط حسابي (3.28) وانحراف معياري (0.94) ومعامل اختلاف (28.14) مما يشير علي مستوي تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء

العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد علي أعلي وسط حسابي (3.51) كان من نصيب الفقرة (تحتل الإدارة الإلكترونية موقعاً مناسباً في الهيكل التنظيمي الخاص بالمكتبة) أما أقل وسط حسابي (3.07) كان من نصيب الفقرة (تهتم الإدارة العليا بما أبدية من آراء واقتراحات حول استخدام الإدارة الإلكترونية)

جدول (٥) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد الهيكل

التنظيمي

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------------|--|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | تحتل الإدارة الإلكترونية موقعاً مناسباً في الهيكل التنظيمي الخاص بالمكتبة | 3.51 | 1.09 | 31.30 |
| ٢ | خطوط السلطة والمسؤولية واضحة المعالم في المكتبة | 3.39 | 0.86 | 27.33 |
| ٣ | تساعد الإدارة الإلكترونية في تطبيق سياسات واضحة لضمان سير العمل في المكتبة | 3.35 | 1.07 | 31.85 |
| ٤ | يؤدي تطبيق الإدارة الإلكترونية إلي تحقيق الأهداف الخاصة لمختلف المستويات الإدارية والتكامل بين الاعمال | 3.34 | 1.02 | 29.34 |
| ٥ | يؤدي تطبيق الإدارة الإلكترونية إلي زيادة فاعلية أعمال اللجان التنسيقية في المكتبة | 3.33 | 1.11 | 33.28 |
| ٦ | هناك إجراءات مكتوبة تحدد كيفية استخدام النظم الخاصة بالإدارة الإلكترونية في المكتبة | 3.31 | 0.88 | 25.22 |
| ٧ | تساعد الإدارة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإدارة بالمشاركة | 3.30 | 0.77 | 23.39 |
| ٨ | تتأثر الإدارة الإلكترونية بتعدد المستويات الإدارية بالمكتبة | 3.28 | 0.87 | 22.25 |
| ٩ | تناسب المعلومات التي توفرها الإدارة الإلكترونية مع احتياجات الوظيفة | 3.27 | 1.07 | 26.08 |
| ١٠ | تتابع الإدارة العليا سير العمل القائم علي استخدام الإدارة الإلكترونية | 3.26 | 0.85 | 26.04 |
| ١١ | تشجع الإدارة العليا علي استخدام الإدارة الإلكترونية | 3.21 | 0.89 | 30.13 |
| ١٢ | توفر الإدارة العليا المتطلبات اللازمة والدعم المالي والبرامج التدريبية المتعلقة بتحسين الادارة الإلكترونية | 3.14 | 0.78 | 25.27 |
| ١٣ | تهتم الإدارة العليا بما أبدية من آراء واقتراحات حول استخدام الإدارة الإلكترونية | 3.07 | 1.06 | 34.38 |
| المتوسط العام | | 3.28 | 0.94 | 28.14 |

البعد الثالث تحديد الصلاحيات والمسؤوليات:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) حصول بعد تحديد الصلاحيات والمسؤوليات علي وسط حسابي (3.30) وبانحراف معياري (0.81) ومعامل اختلاف (24.41) مما يشير علي مستوي تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد علي أعلي وسط حسابي (3.79) كان من نصيب الفقرة (تأثر الإدارة الإلكترونية بطرق تفويض الصلاحيات من الإدارة العليا إلي المستويات الدنيا) أما أقل وسط حسابي (2.86) كان من نصيب الفقرة (تدبير إدارة المكتبة الاتصالات ما بين الموظفين لأداء مهامهم ومسؤولياتهم الرقابية بطريقة فاعلة)

جدول (٦) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد

تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

| الترتيب | الفرقة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------|--|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | تأثر الإدارة الإلكترونية بطرق تفويض الصلاحيات من الإدارة العليا إلي المستويات الدنيا | 3.47 | 0.83 | 23.86 |
| ٢ | تساعد الإدارة الإلكترونية علي تحديد مسؤوليات وواجبات واضحة للعاملين | 3.44 | 0.85 | 24.21 |
| ٣ | يتم توثيق الإجراءات والسياسات في المكتبة إلكترونياً | 3.42 | 0.91 | 26.49 |
| ٤ | هناك تحديد واضح للعمليات الرقابية والصلاحيات المعطاه للرقب | 3.40 | 0.86 | 23.55 |
| ٥ | يوجد تحديد واضح للمسؤولية وتفويض الصلاحيات في أقسام ووحدات المكتبة | 3.37 | 0.85 | 25.08 |
| ٦ | تعلم الإدارة العليا في المكتبة بوضوح عن نطاق الصلاحيات والمسؤوليات | 3.32 | 0.79 | 23.35 |
| ٧ | يتم عقد ندوات مع الموظفين ومشاركتهم في تحديد أولويات العمل | 3.30 | 0.83 | 25.19 |
| ٨ | يتم أخذ تصويت علي القرار قبل تنفيذه بالموافقة الأغلبية | 3.28 | 0.77 | 23.34 |
| ٩ | يتم استخدام مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات كحافز معنوي | 3.23 | 0.81 | 25.11 |
| ١٠ | يتم عقد جلسات حوار مع الموظفين لمشاورتهم في وضع الميزانية | 3.22 | 0.75 | 21.66 |
| ١١ | تحدد المكتبة مسؤولية تحقيق الأهداف وتوثيقها | 3.21 | 0.80 | 25.04 |

| | | | | |
|-------|------|------|---------------|---|
| 23.91 | 0.76 | 3.19 | ١٢ | تنفذ الإجراءات في المكتبة للتحقق من دقة البيانات الواردة في التقارير الإدارية والرقابية |
| 23.98 | 0.76 | 3.16 | ١٣ | تدير إدارة المكتبة الاتصالات ما بين الموظفين لأداء مهامهم ومسؤولياتهم الرقابية بطريقة فاعلة |
| 24.41 | 0.81 | 3.30 | المتوسط العام | |

البعد الرابع النزاهة والشفافية:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) حصول بعد النزاهة والشفافية علي وسط حسابي (3.31) وانحراف معياري (0.86) ومعامل اختلاف (25.88) مما يشير علي مستوي تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد علي أعلي وسط حسابي (3.79) كان من نصيب الفقرة (يؤدي استخدام الإدارة الإلكترونية إلي انخفاض مخاطر عمليات التزوير) وسط حسابي (2.86) كان من نصيب الفقرة (تحدد المشاريع وفقاً لرغبات وإمكانيات الموظفين)

جدول (٧) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد

النزاهة والشفافية

| الترتيب | الفرقة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------|---|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | يؤدي استخدام الإدارة الإلكترونية إلي انخفاض مخاطر عمليات التزوير | 3.79 | 0.89 | 23.42 |
| ٢ | يتم نشر موعد فتح العطاءات علي الموقع الإلكتروني | 3.71 | 0.75 | 21.44 |
| ٣ | يوجد خطط لحماية أمن المعلومات وسريتها | 3.65 | 0.94 | 25.27 |
| ٤ | استخدام الإدارة الإلكترونية يؤدي إلي سرقة المعلومات | 3.58 | 0.84 | 21.33 |
| ٥ | يوجد تعليمات واضحة تتعلق بالتعديلات والمخالفات الأمنية إلكترونياً | 3.49 | 0.98 | 28.23 |
| ٦ | يشارك في فتح العطاءات جميع الفئات المعنية | 3.47 | 0.88 | 25.46 |
| ٧ | يتم نشر مواعيد تنفيذ المشاريع إلكترونياً | 3.43 | 0.81 | 20.27 |
| ٨ | يتم التنسيق بين الأقسام الإدارية لتنفيذ المشاريع | 3.39 | 0.93 | 27.37 |
| ٩ | النشر الإلكتروني لمعايير وإجراءات تحصيل الأموال | 3.32 | 0.89 | 22.54 |
| ١٠ | يتم تغيير كلمات السر والشفقات الخاصة بالموظفين بشكل دوري | 3.28 | 0.96 | 29.25 |
| ١١ | يتم توثيق العمليات المالية إلكترونياً | 3.25 | 0.87 | 23.44 |
| ١٢ | يستطيع أي فرد أو جهة الدخول علي البوابة وعرض المقترحات | 3.24 | 0.49 | 15.11 |
| ١٣ | يتوافر إلكترونياً كافة المعلومات وآليات اتخاذ القرارات | 3.12 | 1.09 | 35.16 |
| ١٤ | يتم اتخاذ القرارات بالتصويت إلكترونياً | 3.10 | 0.67 | 25.11 |

| | | | | |
|-------|------|------|---|----|
| 29.65 | 0.91 | 3.07 | يتم نشر مبررات اتخاذ القرار وتقارير هيئات الرقابة | ١٥ |
| 30.35 | 0.92 | 3.05 | يتم نشر التقارير المالية والإدارية بشكل دوري وعلني إلكترونياً | ١٦ |
| 30.47 | 0.88 | 2.88 | الخدمات المقدمة إلكترونياً تستند إلي التغذية الراجعة | ١٧ |
| 31.99 | 0.91 | 2.86 | تحدد المشاريع وفقاً لرغبات وإمكانيات الموظفين | ١٨ |
| 25.88 | 0.86 | 3.31 | المتوسط العام | |

البعد الخامس المسألة وتطبيق القانون:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٨) حصول بعد المسألة وتطبيق القانون علي وسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (0.87) ومعامل اختلاف (25.80) مما يشير علي مستوي تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد علي أعلي وسط حسابي (3.65) كان من نصيب الفقرة (تتيح الإدارة الإلكترونية نظام شكاوي للموظفين وللمستفيدين) أما أقل وسط حسابي (2.72) كان من نصيب الفقرة (تدقق الاتصالات في المكتبة يمكن الموظفين من أداء مسؤولياتهم الإدارية والرقابية بشكل فاعل)

جدول (٨) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد

المسألة وتطبيق القانون

| الترتيب | الفرقة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------|--|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | تتيح الإدارة الإلكترونية نظام شكاوي للموظفين وللمستفيدين | 3.65 | 0.92 | 25.27 |
| ٢ | تتيح الإدارة الإلكترونية نظام للرد ومعالجة الشكاوي والمقترحات | 3.58 | 0.88 | 22.19 |
| ٣ | تتيح الإدارة الإلكترونية تقديم تقارير دورية من قبل الموظفين والأقسام للجنة مختصة تتابع سير العمل | 3.45 | 0.79 | 21.23 |
| ٤ | يتم تصحيح الأخطاء في حالة حدوثها | 3.42 | 0.98 | 28.71 |
| ٥ | تقوم الإدارة بتنظيم اجتماعات دورية للموظفين للاستماع للشكاوي، ومحاسبة المخالفين قانونياً | 3.39 | 0.91 | 23.15 |
| ٦ | يستطيع أي موظف الإبلاغ عن مخالفة وفق تسلسل واضح يضمن سلامته وحمايته، ويعاقب الفاعل قانونياً | 3.25 | 0.87 | 20.24 |
| ٧ | تخضع إدارة المكتبة لمتطلبات الرقابة والإلزام التي تفرضها الهيئات التشريعية والتنظيمية | 2.84 | 1.02 | 36.02 |
| ٨ | قنوات الاتصال الموحدة في المكتبة تمكن الإدارة من رصد | 2.78 | 0.71 | 25.11 |

| | | | |
|-------|------|------|---|
| | | | المخالفات المشتبه فيها. |
| 30.36 | 0.83 | 2.72 | ٩ تدفق الاتصالات في المكتبة يمكن الموظفين من أداء مسؤولياتهم الإدارية والرقابية بشكل فاعل |
| 25.80 | 0.87 | 3.23 | المتوسط العام |

البعد السادس التقنية والدعم الفني:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) حصول بعد التقنية والدعم الفني علي وسط حسابي (3.21) وبانحراف معياري (0.92) ومعامل اختلاف (27.90) مما يشير علي مستوي تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد علي أعلي وسط حسابي (3.36) كان من نصيب الفقرة (تحرص إدارة المكتبة علي تطوير شبكة المعلومات باستمرار) أما أقل وسط حسابي (3.05) كان من نصيب الفقرة (يمتاز العاملون في قسم الدعم الفني بالمهارات الكافية)

جدول (٩) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد

التقنية والدعم الفني

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------|---|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | تحرص إدارة المكتبة علي تطوير شبكة المعلومات باستمرار | 3.36 | 0.82 | 24.66 |
| ٢ | تميز شبكة المعلومات بالمكتبة بأنها حديثة وتناسب مع احتياجات العمل | 3.31 | 1.01 | 30.66 |
| ٣ | توفر شبكة المعلومات المستخدمة قدرات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الادارة الإلكترونية | 3.29 | 0.86 | 25.22 |
| ٤ | تهتم المكتبة باستخدام البرامج التي تساعد في استرجاع المعلومات وإعداد التقارير اللازمة بدقة | 3.28 | 0.88 | 26.89 |
| ٥ | تحرص المكتبة علي استخدام أفضل البرامج المتوفرة في تطبيقات الإدارة الإلكترونية وتحديثها بما يتناسب مع حاجة العمل | 3.25 | 0.76 | 27.22 |
| ٦ | تهتم المكتبة باستخدام أنظمة الرقابة علي أنظمة المعلومات بهدف اكتشاف الأخطاء وضمان سلامة التشغيل | 3.23 | 0.87 | 26.86 |
| ٧ | عند حدوث خلل في الشبكة المستخدمة تتم معالجته علي وجه السرعة | 3.20 | 0.98 | 21.89 |
| ٨ | البرمجيات والنظم المستخدمة تغطي كافة النشاطات التي تقوم بها المكتبة | 3.19 | 1.18 | 37.05 |

| | | | | |
|-------|------|------|---|----|
| 23.88 | 0.87 | 3.15 | تتميز برامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية بسهولة الاستخدام | ٩ |
| 29.78 | 0.92 | 3.09 | يتم الاتصال بمسؤولي الدعم الفني بصورة مباشرة عند حدوث مشكلة | ١٠ |
| 32.79 | 0.99 | 3.05 | يمتاز العاملون في قسم الدعم الفني بالمهارات الكافية | ١١ |
| 27.90 | 0.92 | 3.21 | المتوسط العام | |

ب. وصف استجابات عينة الدراسة لمتغير الفساد الإداري:

البعد الأول الفساد السلوكي:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٠) حصول البعد الفساد السلوكي علي وسط حسابي (3.22) وبانحراف معياري (0.84) ومعامل اختلاف (25.81) مما يشير علي مستوى تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد السلوكي علي أعلي وسط حسابي (3.42) كان من نصيب الفقرة (سوء استعمال السلطة) أما أقل وسط حسابي (2.86) كان من نصيب الفقرة (التحايل علي تعليمات العمل لتحقيق مكاسب شخصية)

جدول (١٠) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد

الفساد السلوكي

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------|---|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | سوء استعمال السلطة | 3.42 | 0.88 | 25.72 |
| ٢ | قيام الموظف ببعض السلوك المعيب لوظيفته ولسمعة جهازه الإداري | 3.40 | 0.86 | 25.65 |
| ٣ | الوساطة والمحسوبية العامة في مجال التعيينات والترقيات والتنقلات وتحديد الأجور والمرتبات والبدلات وغيرها | 3.37 | 0.87 | 25.90 |
| ٤ | قيام الموظف اثناء وقت العمل الرسمي بأداء أعمال خاصة | 3.28 | 0.85 | 25.81 |
| ٥ | استغلال الموارد المتاحة للموظف في تحقيق منافع شخصية | 3.16 | 0.87 | 27.52 |
| ٦ | تعهد الموظف إلي تأخير انجاز الأعمال المكلف بأدائها | 3.10 | 0.85 | 25.27 |
| ٧ | التحايل علي تعليمات العمل لتحقيق مكاسب شخصية | 2.86 | 0.71 | 24.82 |
| | المتوسط العام | ٣.٢٢ | 0.84 | 25.81 |

البعد الثاني الفساد التنظيمي:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١١) حصول بعد الفساد التنظيمي علي وسط حسابي (3.39) وبانحراف معياري (0.91) ومعامل اختلاف (26.98) مما يشير علي مستوى تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد التنظيمي علي أعلي وسط حسابي (3.69) كان من نصيب الفقرة (عدم احترام وقت العمل) أما أقل وسط حسابي (3.05) كان من نصيب الفقرة (امتناع الموظف عن أداء العمل الرسمي المكلف بتنفيذه)

جدول (١١) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد

الفساد التنظيمي

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------------|--|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | عدم احترام وقت العمل | 3.69 | 0.94 | 25.41 |
| ٢ | عدم تنفيذ الموظف للأوامر وتعليمات المكتبة بكل دقة وأمانة | 3.59 | 0.88 | 25.31 |
| ٣ | عدم إبداء الموظف التعاون مع زملائه في تنفيذ العمل المشترك | 3.49 | 0.86 | 24.53 |
| ٤ | إفشاء الموظف اسرار العمل من خلال معلومات أو مستندات لصالح جهة أخرى | 3.40 | 0.85 | 24.52 |
| ٥ | عدم إنجاز الموظف العمل الرسمي بكل دقة واخلاص وفي الوقت المناسب | 3.39 | 1.03 | 30.24 |
| ٦ | التراخي والتباطؤ من خلال امتداد الفترة الزمنية في أداء الواجب المكلف | 3.31 | 1.02 | 31.22 |
| ٧ | جنوح الموظف الي عدم إبداء الرأي وللإمالة | 3.26 | 0.82 | 25.16 |
| ٨ | امتناع الموظف عن أداء العمل الرسمي المكلف بتنفيذه | 3.05 | 0.89 | 29.49 |
| المتوسط العام | | 3.39 | 0.91 | 26.98 |

البعد الثالث الفساد المالي:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٢) حصول بعد الفساد المالي علي وسط حسابي (2.93) وبانحراف معياري (0.96) ومعامل اختلاف (32.70) مما يشير علي مستوى تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد الجناحي علي أعلي وسط حسابي (3.09) كان من نصيب الفقرة (اهتمام الموظف بالجوانب المالية أكثر من إدائه للعمل) أما أقل وسط حسابي

(2.65) كان من نصيب الفقرة (الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع حق مالي أثناء تأدية الموظف العام وظيفته)

جدول (١٢) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد

الفساد المالي

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------------|--|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | اهتمام الموظف بالجوانب المالية أكثر من إدائه للعمل | 3.09 | 0.95 | 30.60 |
| ٢ | إعطاء قيمة مالية أقل للأصول والموجودات في سبيل التلاعب بالمستندات والسجلات | 3.07 | 0.91 | 28.23 |
| ٣ | عدم الالتزام بتعليمات جهاز الرقابة والتفتيش بشكل كامل عند اداء العمل | 3.05 | 1.02 | 33.56 |
| ٤ | مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون داخل المكتبة | 2.79 | 1.01 | 36.31 |
| ٥ | الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع حق مالي أثناء تأدية الموظف العام وظيفته. | 2.65 | 0.92 | 34.82 |
| المتوسط العام | | | | 32.70 |

البعد الرابع الفساد الجنائي:

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٣) حصول بعد الفساد الجنائي علي وسط حسابي (3.06) وبانحراف معياري (0.97) ومعامل اختلاف (31.35) مما يشير علي مستوى تصورات متوسط لأفراد عينة الدراسة نحو فقرات البعد، وكذلك وجود تجانس في آراء العينة، إذا تشير نتائج إجابات الدراسة للبعد الجنائي علي أعلي وسط حسابي (3.37) كان من نصيب الفقرة (تقاضي الموظف رشاي من أجل تسهيل الخدمات للغير) أما أقل وسط حسابي (2.76) كان من نصيب الفقرة (استفادة الموظف من عمله الوظيفي لخدمة الاقارب والاصدقاء وجماعة المنتفعين دون مبررات شرعية)

جدول (١٣) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لقياس بعد

الفساد الجنائي

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف |
|---------|--|---------------|-------------------|----------------|
| ١ | تقاضي الموظف رشاي من أجل تسهيل الخدمات للغير | 3.37 | 1.00 | 29.67 |
| ٢ | الزوير واثبات بيانات مخالفة للحقيقة | 3.36 | 1.00 | 29.67 |

| | | | | |
|-------|------|------|---|---|
| 34.43 | 1.06 | 3.09 | التسويق والمماطلة في انجاز مصالح المواطنين بما يلحق الضرر بهم | ٣ |
| 35.39 | 1.05 | 2.95 | أخذ الأموال العامة والأشياء العينية العائدة للمؤسسة خفية | ٤ |
| 29.51 | 0.85 | 2.88 | التسيب والإهمال الوظيفي | ٥ |
| 29.45 | 0.87 | 2.76 | استفادة الموظف من عمله الوظيفي لخدمة الاقارب والاصدقاء وجماعة المنتفعين دون مبررات شرعية | ٦ |
| 31.35 | 0.97 | 3.06 | المتوسط العام | |

١٨. ثانياً: العلاقة بين متغير الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري:

لاختبار صحة الفرض الذي ينص علي أنه "توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أبعاد الإدارة الإلكترونية (كفاءة الإداء، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات، النزاهة والشفافية، المسألة وتطبيق القانون، التقنية والدعم الفني) علي الفساد الإداري بأبعاده (السلوكي، التنظيمي، المالي، الجنائي) "

جدول (١٤) علاقات الارتباط بين ابعاد ومتغيرات الدراسة

| متغيرات الدراسة | الفساد التنظيمي | الفساد السلوكي | الفساد المالي | الفساد الجنائي |
|------------------------------|-----------------|----------------|---------------|----------------|
| كفاءة الإداء | 0.51 | 0.64** | 0.31 | 0.57** |
| الهيكل التنظيمي | 0.70* | 0.43* | 0.51** | 0.79* |
| الصلاحيات والمسؤوليات | 0.62** | 0.67* | 0.58* | 0.70** |
| النزاهة والشفافية | 0.83** | 0.53* | 0.69* | 0.25 |
| المسألة وتطبيق القانون | 0.73** | 0.65* | 0.39* | 0.51* |
| العوامل التقنية والدعم الفني | 0.68** | 0.53 | 0.58** | 0.33 |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

نستنتج من الجدول أعلاه الآتي:

- وجود علاقات ارتباط معنوية عند مستوي معنوية (0.01) بين كفاءة الأداء وكل من الفساد الجنائي والفساد السلوكي حيث كانت هذه العلاقة متوسطة القوة بالنسبة للفساد الجنائي (0.57) وقوية بالنسبة للفساد السلوكي إذ سجلت معامل ارتباط بمقدار (0.64)
- وجود علاقات ارتباط معنوية عند مستوي معنوية (0.05) بين القابلية الهيكل التنظيمي وكل من الفساد (السلوكي، التنظيمي، الجنائي) حيث كانت هذه العلاقة متوسطة بالنسبة

- للفساد السلوكي إذ بلغت (0.43) في حين كانت علاقة ارتباط قوية لكل من الفساد التنظيمي والفساد الجنائي فقد كان معامل الارتباط علي التوالي (0.70, 0.79)
- وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوي معنوية (0.01) بين الهيكل التنظيمي والفساد المالي وقد جاءت هذه العلاقة متوسطة القوة بمعامل ارتباط بلغ (0.51) .
 - وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوي معنوية (0.05) بين تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وكل من الفساد المالي والفساد السلوكي، وقد كانت هذه العلاقات متوسطة القوة بالنسبة للفساد المالي إذ سجلت (0.58) وعلاقة قوية فيما يتعلق بالفساد السلوكي (0.67).
 - وجود علاقات ارتباط معنوية عند مستوي معنوية عند مستوي معنوية (0.01)، بين تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وكل من الفساد التنظيمي والفساد الجنائي تمثلت بعلاقات ارتباط قوية سجلت علي التوالي (0.62, 0.70)،
 - وجود علاقات ارتباط معنوية عند مستوي معنوية (0.05) بين النزاهة والشفافية وكل من الفساد السلوكي والانحراف المالي حيث كانت علاقة ارتباط متوسطة القوة بالنسبة للفساد السلوكي إذ بلغت (0.53) في حين كانت علاقة ارتباط قوية بالنسبة للفساد المالي مسجلة في ذلك (0.69).
 - وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوي معنوية (0.01) بين النزاهة والشفافية والفساد التنظيمي وقد جاءت هذه العلاقة قوية جداً إذ سجلت معامل ارتباط (0.83)
 - وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوي معنوية (0.05) بين المسألة وتطبيق القانون وكل من الفساد المالي والفساد الجنائي والفساد السلوكي، حيث جاءت كعلاقة ارتباط ضعيفة بالنسبة للفساد المالي (0.39)، ومتوسطة القوة بالنسبة للفساد الجنائي فقد سجلت معامل ارتباط (0.51) في حين كانت علاقة قوية ممثلة بمعامل ارتباط بلغ (0.65) بالنسبة للفساد السلوكي.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوي معنوية (0.01) بين المسألة وتطبيق القانون والفساد التنظيمي إذ جاءت هذه العلاقة قوية بمعامل ارتباط قوية بمعامل ارتباط سجل (0.73)

■ وجود علاقات ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (0.01) بين التقنية والدعم الفني وكل من الفساد التنظيمي والفساد المالي حيث كانت هذه العلاقة متوسطة القوة بالنسبة للفساد المالي (0.58) وقوية بالنسبة للفساد التنظيمي إذ سجلت معامل ارتباط بمقدار (0.68).
ومما سبق يلاحظ أن هناك علاقات إيجابية قوية بين المتغيرات الرئيسية والفرعية لنموذج الدراسة وبالتالي قبول فرض الدراسة والذي ينص علي "توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أبعاد الإدارة الإلكترونية وأبعاد الفساد الإداري"

١٩. ثالثاً: تأثير الإدارة الإلكترونية في الفساد الإداري:

لاختبار صحة الفرض الذي ينص علي أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإدارة الإلكترونية بأبعادها (كفاءة الإداء، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات، النزاهة والشفافية، المسألة وتطبيق القانون، التقنية والدعم الفني) علي الفساد الإداري بأبعاده (السلوكي، التنظيمي، المالي، الجنائي)" استخدم الباحث تحليل التباين للانحدار Analysis of Variance وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression وكذلك أسلوب مان وتني Mann-Whitney وتوضح الجداول التالية نتائج هذا الفرض:

جدول (١٥) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار

الفرضية

| المصدر | معامل R^2 | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة F المحسوبة | مستوي دلالة F |
|----------|-------------|----------------|--------------|----------------|-----------------|---------------|
| الانحدار | 0.657 | 230.419 | 6 | 38.403 | *178.394 | 0.000 |
| الخطأ | | 118.184 | 549 | 0.215 | | |
| الكلية | | 348.604 | 555 | | | |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم (١٥) إلي صلاحية النموذج، وأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، للإدارة الإلكترونية بأبعادها (كفاءة الإداء، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات، النزاهة والشفافية، المسألة وتطبيق القانون،

التقنية والدعم الفني) علي أبعاد الفساد الإداري اعتماداً علي قيمة (F) المحسوبة البالغة (178.394) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.000$)، وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والذي يشير إلي أن الإدارة الإلكترونية تؤثر بشكل إيجابي في التقليل أو الحد من الفساد الإداري. كما تبين النتائج الإحصائية في الجدول ذاته أن الإدارة الإلكترونية كمتغير مستقل تفسر ما مقداره (65.7%) من التباين في المتغير التابع (الفساد الإداري)، وهي قوة تفسيرية عالية نسبياً تعكس درجة مقبولة من قوة واستقرار نموذج الدراسة

جدول (١٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر الإدارة الإلكترونية بأبعادها

المختلفة في الفساد الإداري

| أبعاد المتغير المستقل | B | الخطأ المعياري | Beta | قيمة t | الدلالة الإحصائية |
|------------------------|--------|----------------|--------|---------|-------------------|
| كفاءة الأداء | -0.102 | 0.036 | -0.100 | -2.808* | 0.005 |
| الهيكل التنظيمي | 0.116 | 0.050 | 0.098 | 2.330* | 0.020 |
| الصلاحيات والمسؤوليات | 0.341 | 0.047 | 0.333 | 7.201* | 0.000 |
| النزاهة والشفافية | 0.267 | 0.043 | 0.263 | 6.216* | 0.000 |
| المسألة وتطبيق القانون | 0.286 | 0.037 | 0.301 | 7.839* | 0.000 |
| التقنية والدعم الفني | -0.009 | 0.039 | -0.009 | -0.238 | 0.812 |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (١٦) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل الإدارة الإلكترونية (كفاءة الأداء، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات، النزاهة والشفافية، المسألة وتطبيق القانون، التقنية والدعم الفني) علي التوالي ذوات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (الفساد الإداري) بدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). كما أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلي عدم وجود أثر دال إحصائياً لبعد المتغير المستقل (التقنية والدعم الفني) في المتغير التابع (الفساد الإداري).

جدول (١٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

Regression للتنبؤ بعمليات إدارة المعرفة من خلال أبعاد الإدارة الإلكترونية

| ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ | قيمة R2 التراكمية | قيمة t المحسوبة | مستوي دلالة t |
|--|-------------------|-----------------|---------------|
| الصلاحيات والمسؤوليات | 0.545 | *25.784 | 0.000 |
| المسألة وتطبيق القانون | 0.627 | *11.143 | 0.000 |
| النزاهة والشفافية | 0.653 | *6.441 | 0.000 |
| كفاءة الأداء | 0.655 | *2.135- | 0.033 |
| الهيكل التنظيمي | 0.654 | *2.334 | 0.020 |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل علي حده في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر الإدارة الإلكترونية في الفساد الإداري، يوضح الجدول السابق ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد احتل بعد الصلاحيات والمسؤوليات المرتبة الأولى، وفسر ما مقداره 54.5% من التباين في المتغير التابع (الفساد الإداري)، تلاه المسألة وتطبيق القانون الذي فسر مع بعد تحديد الصلاحيات والمسؤوليات ما مقداره (62.7%) من التباين في المتغير التابع (الفساد الإداري)، تلا ذلك بعد النزاهة والشفافية الذي فسر مع متغيري (الصلاحيات والمسؤوليات، المسألة وتطبيق القانون) ما مقداره (65.3%) من التباين في المتغير التابع، تلا ذلك بعد كفاءة الأداء الذي فسر مع متغيرات (الصلاحيات والمسؤوليات، المسألة وتطبيق القانون، النزاهة والشفافية) ما مقداره (65.5%) من التباين في المتغير التابع، وأخيراً دخل بعد الهيكل التنظيمي الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (65.8%) من التباين في المتغير التابع (الفساد الإداري).

جدول (١٨) نتائج تحليل مان وتني Mann-Whitney لتأثير الإدارة

الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري

| متغيرات الدراسة | الفساد التنظيمي | الفساد السلوكي | الفساد المالي | الفساد الجنائي | الفساد الإداري (اجمالي) |
|-----------------------|-----------------|----------------|---------------|----------------|-------------------------|
| كفاءة الأداء | 259.1* | 231.6* | 214.3* | 112.7** | 262.3* |
| الهيكل التنظيمي | 293.7* | 204.8* | 252.3* | 229.7 | 283.1** |
| الصلاحيات والمسؤوليات | 244.5* | 256.7** | 274.5 | 285.7* | 251.6** |
| النزاهة والشفافية | 266.8* | 290.1* | 247.9* | 239.5** | 281.5* |

| | | | | | |
|---------|--------|--------|--------|--------|------------------------------|
| 228.6* | 219.8* | 264.1 | 155.8* | 277.3* | المسألة وتطبيق القانون |
| 284.1** | 223.4 | 254.1* | 202.6* | 291.6* | العوامل التقنية والدعم الفني |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

من خلال الجدول أعلاه نستطيع التوصل للآتي:

- تؤثر كفاءة الأداء في أبعاد الفساد الإداري منفردة و/أو مجتمعة دون استثناء وقد جاء التأثير في حدوده العليا لأبعاد الفساد الإداري مجتمعه.
 - يؤثر الهيكل التنظيمي علي التغيير في أبعاد الفساد الإداري منفردة و/أو مجتمعة باستثناء بعد الفساد الجنائي وقد جاء التأثير في حدوده العليا لأبعاد الفساد الإداري مجتمعه.
 - يؤثر تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في أبعاد الفساد الإداري منفردة و/أو مجتمعة باستثناء بعد الفساد المالي وقد جاء التأثير في حدوده العليا لأبعاد الفساد الإداري مجتمعه.
 - تؤثر النزاهة والشفافية في أبعاد الفساد الإداري منفردة و/أو مجتمعة دون استثناء وقد جاء التأثير في حدوده العليا لأبعاد الفساد الإداري مجتمعه.
 - تؤثر المسألة وتطبيق القانون في أبعاد الفساد الإداري منفردة و/أو مجتمعة دون استثناء وقد جاء التأثير في حدوده العليا لأبعاد الفساد الإداري مجتمعه.
 - تؤثر التقنية والدعم الفني علي التغيير في أبعاد الفساد الإداري منفردة و/أو مجتمعة باستثناء بعد الفساد الجنائي وقد جاء التأثير في حدوده العليا لأبعاد الفساد الإداري مجتمعه.
- وأخيراً مما سبق يلاحظ أن هناك أثراً للإدارة الإلكترونية بأبعادها علي أبعاد الفساد الإداري وبالتالي قبول فرض الدراسة والذي ينص علي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإدارة الإلكترونية بأبعادها (كفاءة الإداء، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات، النزاهة والشفافية، المسألة وتطبيق القانون، التقنية والدعم الفني) علي الفساد الإداري بأبعاده (السلوكي، التنظيمي، المالي، الجنائي)"

٢٠. رابعاً: الأسباب الأكثر في انتشار ظاهرة الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية من

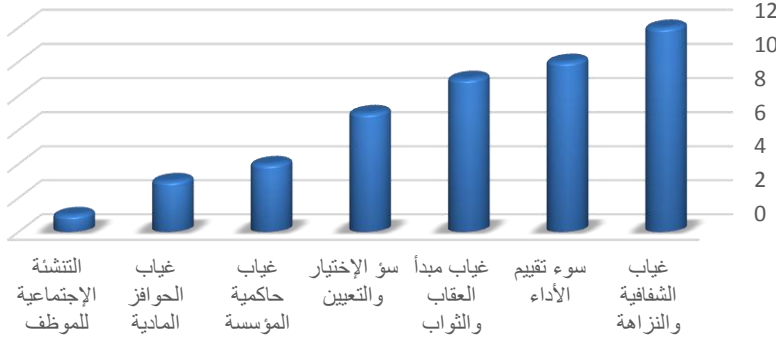
وجهة نظر مجتمع الدراسة

يلاحظ من الجدول أدناه أن السبب الأكثر في انتشار الفساد الإداري يعود إلى غياب الشفافية والنزاهة، ثم حصلت فقرة سوء تقييم الأداء علي المرتبة الثانية ثم غياب مبدأ العقاب والثواب، ثم سوء الاختيار والتعيين وهكذا تليها الفقرات غياب حاكمية المؤسسة، غياب الحوافز المادية، ثم التنشئة الاجتماعية، و جدول (١٩) يوضح الاسباب الأكثر في انتشار الفساد الإداري حسب آراء عينة الدراسة.

جدول (١٩) أهم الأسباب في انتشار ظاهرة الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية من وجهة نظر مجتمع الدراسة

| ت | أسباب الفساد الإداري | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---------|------------------|
| ١ | غياب الشفافية والنزاهة | ٤٨ | 26.09% |
| ٢ | سوء تقييم الأداء | ٤٠ | 21.74% |
| ٣ | غياب مبدأ العقاب والثواب، والعدالة الاجتماعية | ٣٦ | 19.57% |
| ٤ | سوء الاختيار والتعيين | ٢٨ | 15.22% |
| ٥ | غياب حاكمية المؤسسة | ١٦ | 8.70% |
| ٦ | غياب الحوافز المادية | ١٢ | 6.52% |
| ٧ | التنشئة الاجتماعية للموظف | ٤ | 2.17% |
| | المجموع | ١٨٤ | 100% |

أسباب الفساد الإداري من وجهة نظر مجتمع الدراسة



شكل رقم (٢) يوضح أهم الأسباب في إنشار الفساد الإداري

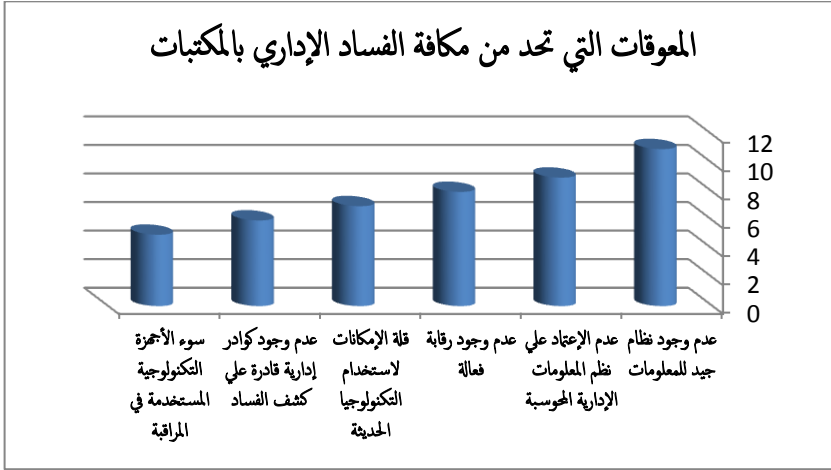
٢١. خامساً: المعوقات التي تحد من الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية

يلاحظ من الجدول أدناه أن السبب الأكثر في انتشار الفساد الإداري من وجهة نظر عينة الدراسة، يعود إلى عدم وجود نظام جيد للمعلومات، ثم حصلت فقرة عدم الاعتماد علي نظم المعلومات الإدارية المحوسبة علي المرتبة الثانية ثم عدم وجود رقابة فعالة، ثم قلة الإمكانيات لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وهكذا تليها الفقرات عدم وجود كوادر إدارية قادرة علي كشف الفساد، ثم سوء الأجهزة التكنولوجية المستخدمة في المراقبة، وجدول (٢٠) يوضح المعوقات الأكثر التي تحد من مكافحة الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية حسب آراء عينة الدراسة.

جدول رقم (٢٠) يوضح المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد الإداري

بالمكاتب

| ت | المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد الإداري بالمكاتب | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---------|------------------|
| ١ | عدم وجود نظام جيد للمعلومات | ٤٤ | 23.91% |
| ٢ | عدم الاعتماد علي نظم المعلومات الإدارية المحوسبة | ٣٦ | 19.57% |
| ٣ | عدم وجود رقابة فعالة | ٣٢ | 17.39% |
| ٤ | قلة الإمكانيات لاستخدام التكنولوجيا الحديثة | ٢٨ | 15.22% |
| ٥ | عدم وجود كوادر إدارية قادرة علي كشف الفساد | ٢٤ | 13.04% |
| ٦ | سوء الأجهزة التكنولوجية المستخدمة في المراقبة | ٢٠ | 10.87% |
| | المجموع | ١٨٤ | 100% |



شكل (٣) يوضح أهم المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد الإداري بالمكاتب

٢.٢. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

حاولت الدراسة القاء الضوء على أثر الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية، وتوصلت الى النتائج التالية:

١. أكدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة وأثر بين كل من أبعاد الإدارة الإلكترونية وأبعاد الفساد الإداري، مؤشراً بذلك الى ضرورة توجه القيادات الادارية في المكاتب الحكومية نحو الإدارة الإلكترونية
٢. كشفت الدراسة عن قدرة الادارة الإلكترونية في تقليل أو القضاء على جميع مظاهر الفساد الإداري التي قد تظهر أثناء العمل
٣. التحول إلى الإدارة الإلكترونية في المكاتب الحكومية يحقق العديد من المزايا التي تساعد على الحد من الفساد الإداري وتقليل أثاره السلبية على المجتمع وسلوكيات الأفراد، حيث أن انتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحسم الكثير من المشكلات وهو ما تتجه الية مؤسسات الدولة حالياً.
٤. أفادت الدراسة أن أسباب الفساد الإداري بالمكاتب عديدة ومتنوعة، منها ما هو متعلق بالهيكل التنظيمي والمؤسسي ومنها ما هو متعلق بالإطار التشريعي والقانوني ، ومنها ما له علاقة بالثقافة المجتمعية

٥. وجود علاقات ارتباط معنوية بين كفاءة الأداء وكل من الفساد الجنائي والفساد السلوكي
٦. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية بأبعادها (كفاءة الإداء، الهيكل التنظيمي، الصلاحيات والمسؤوليات، النزاهة والشفافية، المسألة وتطبيق القانون، التقنية والدعم الفني) علي أبعاد الفساد الإداري (السلوكي، التنظيمي، المالي، الجنائي)"
٧. كشفت الدراسة عن الاسباب الأكثر في انتشار ظاهرة الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية من وجهة نظر مجتمع الدراسة
٨. التعرف علي المعوقات التي تحد من الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية المصرية
٩. التوصل الي نموذج يساعد علي تقييم ابعاد الفساد الإداري طبقاً لأبعاد الإدارة الإلكترونية
١٠. قدمت الدراسة تقيماً عملياً عن علاقة وتأثير الإدارة الإلكترونية في الحد من انتشار ظاهرة الفساد الإداري

ثانياً التوصيات:

- بناء علي نتائج الدراسة التي تم التوصل اليها ، يقدم الباحث بعض التوصيات التي يأمل أن تسهم في تطوير العمل والتحول الى الإدارة الإلكترونية والقضاء علي الفساد الإداري بالمكاتب الحكومية:
١. الإسراع في التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكاتب الحكومية وذلك من خلال البعد عن الإجراءات الروتينية وتكييف الهياكل الإدارية المرنة، بما يتيح مشاركة واسعة لكافة الموظفين ويؤدي إلي الحد من الفساد الإداري بجميع اشكاله
 ٢. تنظيم اجتماعات دورية للموظفين يتم فيها الاستماع للشكاوي، مع وضع قواعد صارمة ومحاسبة المخالفين حسب القانون.
 ٣. توفير نظام إلكتروني يستطيع أي موظف بالمكتبه الإبلاغ عن أي مخالفة وفق تسلسل واضح يضمن سلامته وحمايته، ويعاقب الفاعل حسب القانون. وتدعيم نظم الشكاوي الإلكترونية والرد علي الشكاوي في فترة لا تتجاوز ٢٤ ساعة.
 ٤. مراجعة وتحديث كافة التشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها حالياً في المكاتب الحكومية المصرية. وتطوير إجراءات العمل الرقابي الحكومي والإداري والمحاسبي لتضيق الفرصة على المفسدين لممارسة الفساد الإداري
 ٥. تحسين مستوي أداء العاملين من خلال وضع نظام تدريبي معن و يتم الاختيار حسب بطاقة الوصف الوظيفي، وتحديد نظام إلكتروني للترقية وتقييم الأداء.

٦. توفير للموظف توقيع إلكتروني أو حساب خاص به لتوثيق أعماله إلكترونياً، مع توفير خطط لحماية أمن المعلومات وسريتها.
٧. النشر الإلكتروني لمعايير وإجراءات صرف الأموال من الميزانية، ووضع تعليمات واضحة إلكترونية تتعلق بالتعديلات والمخالفات الأمنية، بما ينص عليه القانون.
٨. أن تنشر المكتبة إلكترونيا تقاريرها المالية والإدارية بشكل دوري كل شهر أو كل ثلاثة شهور، مع توفير كافة المعلومات وآليات اتخاذ القرارات ومشاريع وموازنة المكتبة ومبررات اتخاذ القرار وتقارير هيئات الرقابة.
٩. الاعلان عن حالات الفساد في كافة وسائل الاعلام الإلكترونية، وأن يتم إحالة المفسدين دون تمييز أو محاباة إلى القضاء وتغليظ العقوبات القانونية بحقهم لردعهم وردع من يفكر في ارتكاب أي من إشكال الفساد الإداري في المكتبات.
١٠. تفعيل الدور الرقابي للسلطة التشريعية، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتطبيق المحاسبة والمسؤولية للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية لتقليل الانحرافات في العمل ومعالجتها لتقليل فرص ارتكاب الفساد الإداري.

٢٣. المصادر والمراجع:

- ١ النذير، قمره (٢٠٢٠) مساهمة الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مج ٢٣، ع ٧، ص ١٠٤٢ متاح علي مساهمة الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة (ASJP (cerist.dz |
- ٢ سحر قدوري. (٢٠١١). آراء وأفكار مؤسسات المجتمع المدني وإمكاناتها في الحد من الفساد الإداري، مجلة شؤون اجتماعية، ٢٨ (١١١)، ١٦٤-١٦٥ متاح علي :
- <https://search.emarefa.net/detail/BIM-279341>
- ٣ المنظمة العربية لمكافحة الفساد (٢٠١٧) من المسفول عن ظاهرة الفساد . لبنان متاح علي: <http://arabanticorruption.org/ar>
- ٤ أحمد، دعاء. (٢٠١٥). الفساد الإداري في التعليم قبل الجامعي المصري: دراسة تحليلية . مجلة كلية التربية: جامعة عين شمس - كلية التربية، ٤ (٣٩)، ٣٥٠-٣٠٩

5 Transparency International (2013). Corruption Perceptions Index 2013. Available at: https://images.transparencycdn.org/images/2013_CPIBrochure_EN.pdf

٦ سالم، حنان (٢٠١٣) ثقافة الفساد في مصر: دراسة مقارنة للدول النامية. القاهرة: دار مصر المحروسة، ١٢٠-١٢٨.

7 Transparency International (2019). Corruption Perceptions Index

2019. Available at:

https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPIBrochure_EN.pdf

٨ حجازي، عبد الفتاح بيومي (٢٠١٢) الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح: دراسة متصلة في شأن الإدارة الإلكترونية، التنظيم، البناء، الأهداف، المعوقات الحلول. - الإسكندرية: دار الفكر الجامعي . ص ١٥٤

٩ الشريف ، طلال بن عبد الله (٢٠١٠)، الحكومة الإلكترونية: ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة: تجربة المملكة العربية السعودية. - الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. ص ٨٠.

١٠ الكتيبي، مروة محسن (٢٠١٥) أثر الحكومة الإلكترونية في الأداء في المنظمات العامة في مصر. - القاهرة: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج ٦. ص ٥

١١ قرينشي ، محمد وآخرون (٢٠١٧) الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية: المفاهيم والمتطلبات، ودورها في تطوير الإدارة. - مجلة العلوم الإنسانية، ع ٤٧، ص ١٥٣.

١٢ الكبيسي، كلثوم محمد (٢٠٠٨). متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات للحكومة الإلكترونية في دولة قطر. رسالة ماجستير غير منشورة. قطر: الجامعة الافتراضية.

١٣ سليمة، سعيدي (٢٠١٣). معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية: من وجهة نظر مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة. المجلة الأثرية للمكتبات والمعلومات، ٤٨ (٤)، ص ٧١ - ١١١ .

١٤ الكبيسي، عامر (٢٠٠٥). الفساد والعولمة. الرياض: المكتب الجامعي الحديث، ٨-١٠

١٥ بوادي، حسنين (٢٠٠٨) . الفساد الإداري لغة المصالح. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية. ٣٢-٣٤

16 Wagabi, Helmut Egesa (2013). Fighting Corruption Successfully. The TQM Journal, 25 (5), 577-579

17 Dion, Michel (2010). What is corruption corrupting? A philosophical viewpoint, *Journal of Money Laundering Control*, 13 (1), 45-54

١٨ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014-2018، اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، مصر. Available At: sis.gov.eg الهيئة العامة للاستعلامات

19 Available At:

<https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/02/19/anticorruption-fact-sheet>

20 Sundström, A. (2013). Corruption in the commons: Why bribery hampers enforcement of environmental regulations in South African fisheries. *International Journal of the Commons*, 7(2), 454-472.

21 Wilson, John K., & Damania, Richard (2005). Corruption, Political Competition and Environmental Policy. *Journal of Environmental Economics and Management*, 49 (3), 516–535.

22 Andersen, Thomas Barnebeck (2009). E-Government as an anti-corruption strategy. *Information Economics and Policy*, 21 (3), 201–210

^{٢٣} البياتي، فارس (٢٠٠٩). الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية: معالجات نظرية وتطبيقية بطريقة الأنظمة التكاملية. عمان: دار أيله للنشر والتوزيع. ٥٦-٥٥

24 Doig, Alan & Norris, David (2012). Improving Anticorruption Agencies as Organizations. *Journal of Financial Crime*, 19 (3), 255–273.

^{٢٥} إسماعيل، محمد صادق (٢٠١٤). الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٣-٢٥

٢٦ الجيوسي، عبد الله (٢٠٠٥). الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه، رؤية قرآنية، مؤتمنة للبحوث والدراسات، ٢٠ (٥)، ١٧٥-٢٠٨.

٢٧ زين الدين، بلال (٢٠٠٩). ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي. ١٩-٢٣

28 Berlie, Jean (2012). Anticorruption in East Timor: Implications for Development and Education. *Asian Education and Development Studies*, 1 (3), 251 – 261.

29 Sturges, P. (2003). Corruption, Transparency and a role for ICT. *International Journal of information ethics*, 5 (9), 320–342.

^{٣٠} سناري، رازان محمد جابر (٢٠٠٨). الإدارة الإلكترونية مدخل لتطوير أداء المكتبات الجامعية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى. رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٣١ الصبحي، حميدة، والسليمان، عبدالله. (٢٠٠٩). بوابة الإدارة الإلكترونية بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. أعمال المؤتمر العشرين: نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين - رؤية مستقبلية، مج ١، الدار البيضاء: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات " اعلم " ووزارة الثقافة، المغرب ومؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، ٣٣٧ - ٣٦٥. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/480621>

32 Matei, Lucica and Matei, Ani I., Corruption in the Public Organizations - Towards a Model of Cost-Benefit Analysis for the

Anticorruption Strategies (May 15, 2009). Presented at First Global Dialogue 'Governing Good and Governing Well': The First Global Dialogue on Ethical and Effective Governance, 28-30 May 2009, Amsterdam, The Netherlands , Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1405209>

٣٣ العتايي، خالد بشير والمجالي، فايز عبد القادر مناوور(٢٠١٢) دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري: دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة مؤتة. مسترجع من: <http://search.mandumah.com/Record/786094>

٣٤ سليمة، سعدي (٢٠١٣). معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية. مصدر سابق

٣٥ بن سعيد، أمين، وعبد الرحيم، نادية. (٢٠١٥). الحكومة الإلكترونية ومساهمتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية: دراسة حالة البوابة الإلكترونية الجزائرية للصفقات العمومية. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية*، ع٤، ٤١، ٧٧. - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1112885>

٣٦ سعي، حنان(٢٠١٦) دور الإدارة الإلكترونية في التقليل من الفساد الإداري: دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التفسير، رسالة ماجستير غير منشورة.

٣٧ القرني، حسن بن عبد الله بن حسن، والقرني، عبد الرحمن بن عبيد بن علي. (٢٠١٩). دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: تصميم نموذج. مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الآداب والعلوم الإنسانية، مج٢٧، ع٦، ٢٤٣ - ٢٧٤. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1012301>

38 Sekaran, U. & Bougie, Roger. (2009). Research Methods for Business: A Skill Building Approach (5th Edition). International Journal of Information Technology and Management - IJITM.

٣٩ مكتبة الإسكندرية مكانة عظيمة جداً؛ ذلك أنها تعتبر من أقدم المكتبات الحكومية على مستوى العالم كله، ومما رفع من قدر المكتبة أيضاً احتواؤها على الكتب التي حفظت علوماً ومعارف من شتى بقاع المعمورة، فقد كانت ولا زالت هذه المكتبة بمثابة حلقة الوصل بين الثقافات الشرقية والغربية، وقد عمل ذلك على تزويدها بالعديد من المؤلفات الجادة، وفي الوقت نفسه ساعد ذلك على تطوير القائمين عليها بشكل كبير مما انعكس على المكتبة نفسها.(وموضوع البحث المقصود به من وجهة نظر العاملين وليس عن إدارة المكتبة ذاتها ولم يشير البحث نهائياً من قريب أو بعيد الي الإدارة بمكتبة الإسكندرية، لذا وجب التنويه)

٤٠ مكتبة الإسكندرية (٢٠١٨). التقرير السنوي. ص ١١٤ متاح على : <https://www.bibalex.org/ar/publication/index?availablein=¢ers=&datefrom=&dateto=&type=6&collection=&related>